



المنتدى العربي للتنمية المستدامة

31-29 آذار/مارس

قصاصات صحفية

- ◆ سفير المغرب شارك في منتدى خطة 2030 ما بعد كوفيد19: المملكة تحلت بروح التضامن المتمثل بجسر جوي نقل مساعدات دوائية وطبية نحو 20 دولة ([الوكالة الوطنية للإعلام](#))
- ◆ وكيل الاقتصاد الوطني تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 ([وكالة أنباء البحرين](#))
- ◆ وزيرة التخطيط: مصر أولى الدول في مشروع دراسة حالة تمويل التنمية عربيا ([الأهرام](#))
- ◆ «التخطيط»: إطلاق تقارير عن توطین أهداف التنمية المستدامة بالمحافظات ([الدستور](#))
- ◆ وزيرة التخطيط: مصر ستقدم تقريرًا وطنيًا عن التمويل من أجل التنمية وهو الأول من نوعه ([المصري اليوم](#))
- ◆ بمشاركة المغرب.. انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([هبة بريس](#))
- ◆ أبو الغيط يشارك في افتتاح فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضيا ([البوابة نيوز](#))
- ◆ الجامعة العربية تبحث إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ([الأنباط](#))
- ◆ مشاركة متميزة لسلطنة عمان في المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([صدى البلد](#))
- ◆ غدا.. انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([البلاد](#))
- ◆ اخبار المغرب اليوم منتدى يتعرف على تجربة المغرب في صد كورونا ([LomaZoma](#))
- ◆ وكيل الوزارة للاقتصاد الوطني تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([MENAFN](#))
- ◆ أبو الغيط: علينا العمل بشكل جماعي لخفض ديون البلدان الأكثر فقرا ([مبتدا](#))
- ◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضيا.. اليوم ([مصر الآن](#))
- ◆ أبو الغيط يشارك في افتتاح فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([اليوم السابع](#))
- ◆ مشاركة متميزة لسلطنة عُمان في المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([اليوم](#))
- ◆ تأثير مدمر.. سفير المملكة المغربية بلبنان يدعو للعمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كورونا ([جنوبية](#))
- ◆ منتدى يتعرف على تجربة المغرب في صد كورونا ([كراكيب.نت](#))
- ◆ *وزارة التعليم تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة للعام 2021* ([جامعة تكريت](#))
- ◆ انطلاق منتدى التنمية المستدامة ودعوات للاسراع نحو خطة العام 2030 ما بعد كوفيد ([الوكالة الوطنية للإعلام](#))
- ◆ وزارة التعليم تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة للعام 2021 ([الوكالة الوطنية العراقية للأنباء](#))

- ◆ أبو الغيط يشارك في افتتاح المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([الدستور](#))
- ◆ الجزائر تُحقق مؤشرات جيدة في تجسيد أهداف التنمية المستدامة ([النهار](#))
- ◆ انطلاق المنتدى العربي للتنمية المستدامة بمشاركة المغرب ([الصباح](#))
- ◆ تقييم الخطط والسياسات الإنمائية ومدى اتساقها مع خطة 2030 ([المساء](#))
- ◆ وكيل الاقتصاد الوطني تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 ([أخبار الخليج](#))
- ◆ وكيل الاقتصاد الوطني: بؤادر تعافي الاقتصاد البحريني من كورونا بدأت بالظهور ([الوطن](#))
- ◆ الشورى يشارك في منتدى برلماني دولي حول تسريع التعافي من آثار "كوفيد-19" ([الشرق](#))
- ◆ السلطنة تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([عمان](#))
- ◆ الأزمة الاقتصادية تهدد بـ«تعطيم» لبنان و«برى» يحذر من مصير «تيتانيك» ([المصري اليوم](#))
- ◆ منتدى يتعرف على تجربة المغرب في صد كورونا ([هسبريس](#))
- ◆ أبو الغيط: كورونا أعاد وضع خطط التنمية المستدامة على رأس أولويات الأجندة الدولية ([الشروق](#))
- ◆ بمشاركة المغرب.. انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([هبة بريس](#))
- ◆ أبو الغيط يشارك في افتتاح فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([اليوم السابع](#))
- ◆ وزيرة التخطيط: التوطين المحلي لأهداف التنمية المستدامة من أولويات الدولة ([اليوم السابع](#))
- ◆ «التخطيط»: إطلاق تقارير عن توطین أهداف التنمية المستدامة بالمحافظات بالبلدي ([بالبلدي](#))
- ◆ أبو الغيط: الجائحة وضعت التنمية على رأس الأولويات ([الخليج 365](#))
- ◆ بمنتدى أممي ببيروت.. استعراض التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار كورونا ([مشاهد 24](#))
- ◆ المغرب يشارك في أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([المغرب اليوم](#))
- ◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([وكالة الأنباء السعودية](#))
- ◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([الاقتصادية](#))
- ◆ بدعوة من الإسكوا وبمشاركة وزراء ومسؤولين معنيين بالأمن الغذائي... ([أخبار الخليج](#))
- ◆ د. الفاضل متحدثاً رئيساً في الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائية ([الأيام](#))
- ◆ بدعوة من «الإسكوا».. الدكتورة الفاضل متحدثاً رئيساً في الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائية ([الوطن](#))
- ◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً.. اليوم ([صدى البلد](#))
- ◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([بوابة الفجر الإخبارية](#))
- ◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً.. اليوم ([أخبار مصر](#))
- ◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([مصر اليوم](#))
- ◆ برئاسة المملكة.. انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([نيوم نيوز](#))
- ◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة ([جديد العرب](#))

- ◆ Egypt to present first of kind national report on development financing: Planning Minister ([Daily News Egypt](#))
- ◆ Oman highlights health sector challenges at Arab Forum ([Times of Oman](#))
- ◆ Arab officials call on efforts to speed up revival post coronavirus ([MENAFN](#))

- ♦ AFSD-2021 Kicks Off in Beirut with Moroccan Participation ([البوابة الوطنية للمملكة المغربية](#))
- ♦ Arab officials urge for actions to accelerate recovery post COVID-19 ([Xinhua](#))
- ♦ AFSD-2021 Kicks Off in Beirut with Moroccan Participation ([Maghreb Arab Presse](#))
- ♦ COVID-19 put sustainable development plans at top of international agenda: Arab League ([Daily News Egypt](#))
- ♦ Shura Council participates in Parliamentary Forum ([The Peninsula](#))
- ♦ COVID-19: Arab officials urge actions to accelerate recovery ([Economic Times](#))
- ♦ Arab officials urge for actions to accelerate recovery post COVID-19 ([China.org.cn](#))
- ♦ Arab officials urge actions to accelerate recovery ([IND News](#))
- ♦ Morocco: Afsd-2021 Kicks Off in Beirut With Moroccan Participation ([AllAfrica](#))

◆ سفير المغرب شارك في منتدى خطة 2030 ما بعد كوفيد19: المملكة تحلت بروح التضامن المتمثل بجسر جوي نقل مساعدات دوائية وطبية نحو 20 دولة ([الوكالة الوطنية للإعلام](#))

شارك سفير المملكة المغربية في لبنان امحمد كرين في المنتدى العربي للتنمية المستدامة بعنوان "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد 19" الذي نظمته "الإسكوا" في بيروت في 29 آذار و30 منه، وألقى كلمة قال فيها: "لقد طال التأثير المدمر لجائحة كوفيد-19 الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا، وتسببت في أضرار لا مثيل لها على مستوى الجهود الرامية لاستكمال مسيرتنا نحو التنمية. وقد عكست هذه الجائحة وما نجم عنها من أضرار بشكل جلي كيف أن التحديات الحالية تتجاوز قدرة أي دولة بمفردها، مما يؤكد مجددا أهمية المنظمات متعددة الأطراف ودورها الحيوي في معالجة القضايا العالمية التي تمس شرائح واسعة من الساكنة. وفي هذا السياق، ننوه بالجهود الدؤوبة التي ما فتئت تقوم بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مواكبة القضايا الإقليمية المشتركة، ودراسة آثارها وتبعاتها على الدول العربية، ولا سيما في هذه الظروف. يعتبر هذا الاجتماع فرصة طيبة لتبادل التجارب والخبرات بخصوص إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد. ونود في هذا المقام اطلاعكم على بعض جوانب التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار هذه الجائحة وتجاوزها. لقد نهجت المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، استراتيجية ارتكزت على جملة من التدابير الاستباقية، على مختلف الأصعدة. فعلى المستوى الصحي، اعتمدت المملكة المغربية استراتيجية فعالة جعلتها من السباقين إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية، والانخراط في حملة تلقيح مجانية وواسعة النطاق، بواتها مكانة بين الدول العشرة الأوائل عالميا في هذا الباب. وهكذا فقد تم القيام إلى حدود اليوم، بما يقارب 4.300.000 تلقيح بالجرعة الأولى، و 3.400.000 بالجرعة الثانية. وتهدف حملة التلقيح الحالية إلى تحقيق معدل تغطية لا يقل عن 80%، أي حوالي 25 مليون شخص، لضمان المناعة الجماعية، بناء على مبادئ المجانية والشفافية والتضامن والتطوع. وهي استهدفت بداية العاملين في الخطوط الأمامية، ولا سيما العاملين في القطاع الصحي والسلطات العامة والأجهزة الأمنية وموظفي قطاع التربية الوطنية، وتشمل العملية جميع المواطنين والمقيمين، حسب العمر."

وأضاف: "كما تم إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا، قصد دعم النظام الصحي والتخفيف من آثاره على الأسر والمقاولات، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة والفئات العاملة في القطاع غير المهيكل. وقد تم رصد مبلغ 10 مليار درهم عند إنشاء الصندوق، لتجاوز اعتماداته، بفضل التبرعات الطوعية للأشخاص الذاتيين والمعنويين، وعدد من المؤسسات العمومية والخاصة، 33 مليار درهم. أما على المستوى الاقتصادي، فقد اعتمد المغرب خطة للإنعاش تمتد إلى 2021، وتشمل تدابير استعجالية لدعم المقاولات، ومن ذلك تسهيل الولوج إلى التمويلات البنكية، وتعزيز آليات الضمان، والتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية على التوازنات الماكرو-اقتصادية الكبرى، والحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي مع تحفيز الاستثمار الخاص النوعي، لا سيما من خلال برنامج "التميز التكنولوجي" الذي يهدف إلى تمويل 30% من تكلفة الاستثمار المخصص لإنتاج المعدات المستخدمة في مكافحة فيروس كورونا. هذا بالإضافة إلى إحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار". وقد ساهم هذا الأخير في رفع الاستثمار العام في موازنة 2021 إلى مستوى غير مسبوق قدره 230 مليار درهم (أي زيادة بنسبة 26% مقارنة مع عام 2020، منها 45 مليار عبر هذا الصندوق، 15 مليار من الميزانية العامة و30 مليار درهم من خلال الشركاء)."

وتابع: "إن التدابير التي اتخذتها السلطات المغربية على المدى المتوسط تندرج في إطار خطة للإقلاع الاقتصادي، بينما تتواصل على المدى البعيد الجهود من أجل جعل المغرب منصة صناعية خالية من الكربون. فيما يخص الشق الاجتماعي، انكبت المملكة المغربية على مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية، لا سيما من أجل تعميم التغطية الصحية الأساسية، وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية، وتحسين منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي. وحسب استطلاع للمندوبية السامية للتخطيط في المغرب، فقد خففت المساعدات العمومية بشكل ملحوظ آثار الحجر الصحي على مستويات معيشة الأسر المغربية، حيث انخفض معدل الفقر المطلق بمقدار 9 نقاط مئوية على المستوى الوطني، كما تقلصت الهشاشة بمقدار 8 نقاط والفوارق الاجتماعية بمقدار 6 نقاط بعد تقديم هذه المساعدات.

هكذا ساهمت الإجراءات المتخذة في الحفاظ على الزخم الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وللتذكير، فقد تقدمت المملكة المغربية، في يوليو 2020، بتقريرها الطوعي الوطني الثاني المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة."

وختم: "يطيب لي أن أؤكد تشبث المملكة المغربية بروح التضامن في إطار التعاون جنوب-جنوب، والتي تجسدت عمليا في سياق أزمة كوفيد في المبادرة العملية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، متمثلة في الجسر الجوي الذي أقامته المملكة المغربية نحو حوالي 20 دولة أفريقية، لنقل مساعدات دوائية وطبية من أجل مساعدتها للتصدي لجائحة كوفيد-19".

♦ وكيل الاقتصاد الوطني تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 (وكالة أنباء البحرين)

شاركت السيدة آمنة أحمد الرميحي وكيل الوزارة للاقتصاد الوطني بوزارة المالية والاقتصاد الوطني في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 حول "التعافي من جائحة كورونا (كوفيد-19)"، والذي دعت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة، بحضور الدكتورة رولا دشتي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبمشاركة عدد من الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بالتنمية والتخطيط الاقتصادي ومتابعة تنفيذ خطة 2030 .

واستعرضت في الكلمة التي ألقته في المنتدى أهم الخطوات التي قامت بها مملكة البحرين في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجائحة في ظل جهود تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، إلى الاستجابة المالية الفورية التي اتخذتها مملكة البحرين وفقاً للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه لتوحيد الجهود الوطنية لمواجهة انعكاسات فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومتابعة لأوامر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله؛ حيث تم إطلاق حزمة مالية واقتصادية في مارس 2020 تجاوزت قيمتها حتى الآن 4.5 مليار دينار بحريني، أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين. وتم وضع مبادرات الحزمة بناءً على 3 أهداف رئيسية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهي المحافظة على المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وإسناد الأفراد والقطاعات المتضررة عبر توفير السيولة اللازمة، ووضع البحرين بالموقع الأنسب للاستفادة من التعافي الاقتصادي.

وتضمنت الحزمة مبادرة تكفل الحكومة بدفع رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص، ودفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات، كما أصدر مصرف البحرين المركزي عدد من القرارات لرفع قدرة الإقراض لدى البنوك وذلك لإعطائهم المرونة اللازمة للتعامل مع طلبات العملاء لتأجيل الأقساط أو للتمويل الإضافي، بالإضافة إلى ذلك تم مضاعفة حجم صندوق السيولة بقيمة 100 مليون دينار ليصل إلى 200 مليون دينار لدعم القطاع الخاص، كما تمت إعادة توجيه برامج صندوق العمل "تمكين" لدعم الشركات المتأثرة من تداعيات الفيروس. إلى جانب ذلك، تم دعم الأفراد والشركات بإعفائها أو تخفيضها من عدد من الرسوم المستحقة عليها، منوهة بأن مملكة البحرين حرصت على تسخير التكنولوجيا الحديثة في مختلف الخدمات المالية والقطاعات الاقتصادية لتعزيز جودة الخدمات ودعم كفاءتها .

وأضافت السيدة آمنة الرميحي أن بوادر التعافي الاقتصادي بدأت بالظهور مع حلول عام 2021 بما يدعم الأهداف والتطلعات المنشودة ويصب في صالح الاقتصاد الوطني، مشيرة إلى أهمية المواصلة بعزم في التقدم نحو التعافي الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على التطلعات المنشودة لتكون الاقتصادات العربية أكثر قوة واستقراراً.

كما تم خلال المنتدى حث الدول على ضرورة توحيد الجهود نحو التعافي الاقتصادي التام بما يصب في صالح الجميع، إضافة إلى استعراض تجارب وخبرات الدول العربية في دعم النمو الاقتصادي والتغلب على التحديات.

♦ وزيرة التخطيط: مصر أولى الدول في مشروع دراسة حالة تمويل التنمية عربياً (الأهرام)

شاركت د. هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بأعمال الجلسة الافتتاحية، بالمنتدى العربي للتنمية المستدامة بعنوان "إسراع العمل نحو خطة عمل 2030 ما بعد كوفيد"، والذي تعقده الجمهورية اللبنانية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال الفترة من 29 إلى 31 مارس 2021.

قالت د. هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال كلمتها، إن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يمثل منصة إقليمية تفاعلية للحوار وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول العربية الشقيقة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مضيفة أنه يعد فرصة لتجديد الالتزام بتنفيذ الأجندة الأممية لعام 2030 على المستويين العربي والدولي.

وأضافت أن العالم أجمع وفي القلب منه المنطقة العربية تمر بمرحلة غير مسبقة من التحديات في ظل تفشي جائحة كورونا، والتي تجاوزت حدتها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة الأزمات السابقة، فقد نتج عن الجائحة معاناة أغلب دول العالم، وأثرت تداعياتها سلباً في جهود كافة دول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتابعت أن المنطقة العربية لم تكن بمعزل عن تلك التحديات، فوفقاً لدراسة حديثة للإسكوا تسببت الجائحة في تكبد المنطقة العربية لخسائر تقارب 140 مليار دولار خلال عام 2020.

قالت السعيد، إن أزمة كوفيد ١٩ فرضت على دول العالم كافة سرعة التحرك لمواجهة الجائحة والتعافي من تداعياتها، وفرضت عليها كذلك مضاعفة الجهود للاستمرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لافتة إلى تحرك الدولة المصرية سريعاً باتخاذ سياسات استباقية اعتمدت على خطة واضحة ومدروسة تستهدف كافة الفئات والقطاعات المتضررة من أجل التخفيف من آثار الجائحة بما يشمل تطبيق سياسات نقدية ومالية تحفيزية لدعم هذه الفئات والقطاعات.

وتابعت السعيد، أن الجهود التنموية التي نفذتها مصر بنجاح في السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ساهمت في تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وقدرته على الصمود في مواجهة الأزمة.

وأوضحت د. هالة السعيد، أن مصر عملت على ترتيب أولوياتها في ظل الجائحة، بالتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة المخصصات لقطاعي الصحة والتعليم، وإيلاء الاهتمام بالقطاعات التي تتسم بالمرونة والقدرة على التعافي السريع وكذلك القطاعات الواعدة التي تمثل ركيزة أساسية لدفع النمو الشامل والمستدام، كقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعة التحويلية، والزراعة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن القيام بدمج القطاع غير الرسمي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم البنية التحتية للرقمنة في إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي، والتوسع في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

وفي إطار إعادة ترتيب الأولويات أشارت السعيد إلى تبني الحكومة المصرية إستراتيجية وطنية للانتقال للاقتصاد الأخضر، بالعمل على تحقيق 30% من المشروعات الاستثمارية بخطط الدولة لمفاهيم الاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر لترتفع النسبة لتصبح 50% في السنوات الثلاث المقبلة.

ولفتت السعيد إلى توطين التنمية أو "التوطين المحلي لأهداف التنمية المستدامة"، والذي يأتي ضمن أولويات اهتمام الدولة المصرية وذلك بهدف تحقيق مفهوم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، كأحد الركائز الأساسية لرؤية مصر 2030، بما يهدف لتعزيز الاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات والأقاليم المصرية، وتوجيه الاستثمارات في إطار الخطة العامة للدولة بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، من خلال تبني معادلة تمويلية في توزيع الاستثمارات وتنفيذ المشروعات التنموية بالتركيز على المحافظات التي لديها فجوات تنموية أكبر وفقاً لفكرة الاستهداف، مضيفه أن الوزارة بصدد إطلاق تقارير عن توطين أهداف التنمية المستدامة لجميع المحافظات المصرية ومؤشرات لقياس تنافسياتها.

وأشارت السعيد إلى إطلاق مصر للمشروع القومي لتنمية الريف المصري "حياة كريمة"، والذي يستهدف 375 قرية وأسهم في التخفيف من حدة تأثيرات فيروس كورونا على حياة 4.5 مليون مواطن، مما ساعد في خفض معدلات الفقر في بعض القرى بنسبة 14 نقطة مئوية، وتحسن معدل إتاحة الخدمات الأساسية بحوالي 50 نقطة مئوية في بعض القرى، ورفع كفاءة 12 ألف منزل.

تابعت أنه استكمالاً للنجاح المحقق في المرحلة الأولى تم إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة في إطار المشروع القومي لتنمية الريف المصري، والذي يمتد لثلاثة أعوام تستهدف كل قرى الريف المصري بعدد 4500 قرية يعيش بها نصف سكان مصر 50 مليون مواطن، ليتم تحويلها إلى تجمعات ريفية مُستدامة تتوافر بها كافة الاحتياجات التنموية خلال ثلاث سنوات وبتكلفة إجمالية تتخطى 500 مليار جنيه.

كما لفتت السعيد، إلى أن كل تلك الإجراءات ساهمت في إدراج الأمم المتحدة لمبادرة "حياة كريمة" ضمن أفضل الممارسات الدولية، وذلك لكونها محددة وقابلة للتحقق ولها نطاق زمني، وقابلة للقياس، وتتلاقى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأممية.

وأكدت د.هالة السعيد، الأهمية التي توليها مصر لدور المراجعة الوطنية الطوعية في دعم جهود الدول وتبادل الخبرات والتجارب وتشجيع المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، متابعه أن المشاركة الطوعية للدول في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي يُعقد في نيويورك أصبحت فرصة جيدة للدول العربية لاستعراض مدى التقدم المتحقق على المستوى الوطني لإنجاز تلك الأهداف، ولإجراء ما يمكن وصفه بالتقييم الذاتي لجهودها، وبما يمثل تأكيداً من الدول على التزامها بالسير قدماً لتحقيق هذه الأهداف.

كما أوضحت د. هالة السعيد، أنه بالتوازي لجهود مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، فإن مصر تحرص دائماً على المشاركة والتفاعل مع الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة سواء في الإطار الوطني أو العربي أو الدولي.

لفتت إلى قيام مصر بتقديم مراجعة وطنية طوعية مرتين في عامي 2016 و2018، مؤكدة أن مصر تعترم تقديم تقريرها الثالث هذا العام.

وتابعت السعيد، أن الوزارة قامت بطرح النسخة الأولى من التقرير على متخذي القرار ممثلين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية تمهيداً للعرض على المجتمع الدولي، مؤكدة حرص مصر على الموضوعية والشفافية في عملية إعداد التقرير.

وتابعت السعيد، أن مصر تعترم كذلك تنظيم فعاليات جانبية تتناول قضايا تنموية محددة حول توطين التنمية، والتعافي الأخضر، وكذلك تمويل التنمية، بالتزامن مع إطلاق التقرير الطوعي خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، متابعة أن مشاركة الدول العربية الشقيقة في هذه الفاعليات فرصة جيدة.

وأوضحت السعيد، أن مصر ستقدم تقريراً وطنياً عن "التمويل من أجل التنمية"، وهو التقرير الأول من نوعه على المستوى الوطني، ويعد التقرير جزءاً من مشروع يهدف لدراسة حالة تمويل التنمية في الدول العربية بهدف إيجاد آلية مستدامة للتمويل في المستقبل، وقد تم اختيار جمهورية مصر العربية كالدولة الأولى في هذا المشروع.

وتابعت السعيد، أن التقرير يتبع نهجاً تشاركياً حيث تساهم فيه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية كممثل للدولة المصرية وداعم لعملية صياغة التقرير فيما يخص الإمداد بالبيانات والتحليل والمراجعة، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي.

♦ «التخطيط»: إطلاق تقارير عن توطين أهداف التنمية المستدامة بالمحافظات ([الدستور](#))

شاركت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بأعمال الجلسة الافتتاحية بالمنتدى العربي للتنمية المستدامة بعنوان "إسراع العمل نحو خطة عمل 2030 ما بعد كوفيد"، الذي تعقده الجمهورية اللبنانية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال الفترة من 29 إلى 31 مارس 2021.

وقالت الدكتورة هالة السعيد، إن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يمثل منصة إقليمية تفاعلية للحوار وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول العربية الشقيقة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مضيفة أنه يعد فرصة لتجديد الالتزام بتنفيذ الأجندة الأممية لعام 2030 على المستويين العربي والدولي.

وأضافت أن العالم أجمع وفي القلب منه المنطقة العربية تمر بمرحلة غير مسبوقة من التحديات في ظل تفشي جائحة كورونا، التي تجاوزت حدتها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كل الأزمات السابقة، فقد نتج عن الجائحة معاناة أغلب دول العالم، وأثرت تداعياتها سلباً في جهود كل دول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وتابعت "السعيد" أن المنطقة العربية لم تكن بمعزل عن تلك التحديات، فوفقاً دراسة حديثة للاسكوا تسببت الجائحة في تكبد المنطقة العربية لخسائر تقارب 140 مليار دولار خلال عام 2020.

وقالت "السعيد" إن أزمة فيروس كورونا فرضت على دول العالم كل سرعة التحرك لمواجهة الجائحة والتعافي من تداعياتها، وفرضت عليها كذلك مضاعفة الجهود للاستمرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لافتة إلى تحرك الدولة المصرية سريعاً باتخاذ سياسات استباقية اعتمدت على خطة واضحة ومدرسة تستهدف كل الفئات والقطاعات المتضررة من أجل التخفيف من آثار الجائحة بما يشمل تطبيق سياسات نقدية ومالية تحفيزية لدعم هذه الفئات والقطاعات.

وتابعت أن الجهود التنموية التي نفذتها مصر بنجاح في السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، أسهمت في تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وقدرته على الصمود في مواجهة الأزمة.

وأوضحت أن مصر عملت على ترتيب أولوياتها في ظل الجائحة، بالتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة المخصصات لقطاعي الصحة والتعليم، وإيلاء الاهتمام بالقطاعات التي تتسم بالمرونة والقدرة على التعافي السريع وكذلك القطاعات الواعدة التي تمثل ركيزة أساسية لدفع النمو الشامل والمستدام، كقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعة التحويلية، والزراعة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن القيام بدمج القطاع غير الرسمي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم البنية التحتية للرقمنة في إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي، والتوسع في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

وفي إطار إعادة ترتيب الأولويات، أشارت "السعيد" إلى تبني الحكومة المصرية استراتيجية وطنية للانتقال للاقتصاد الأخضر، بالعمل على تحقيق 30% من المشروعات الاستثمارية بخطط الدولة لمفاهيم الاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر لترتفع النسبة لتصبح 50% في السنوات الثلاث القادمة.

ولفتت "السعيد" إلى توطين التنمية أو "التوطين المحلي لأهداف التنمية المستدامة"، الذي يأتي ضمن أولويات اهتمام الدولة المصرية وذلك بهدف تحقيق مفهوم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، كأحدى الركائز الأساسية لرؤية مصر 2030، بما يهدف لتعزيز الاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات والأقاليم المصرية، وتوجيه الاستثمارات في إطار الخطة العامة للدولة بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، من خلال تبني معادلة تمويلية في توزيع الاستثمارات وتنفيذ المشروعات التنموية بالتركيز على المحافظات التي لديها فجوات تنموية أكبر وفقاً لفكرة الاستهداف، مضيفة أن الوزارة بصدد إطلاق تقارير عن توطين أهداف التنمية المستدامة لجميع المحافظات المصرية ومؤشرات لقياس تنافسيتها.

وأشارت إلى إطلاق مصر للمشروع القومي لتنمية الريف المصري "حياة كريمة"، الذي يستهدف 375 قرية وأسهم في التخفيف من حدة تأثيرات فيروس كورونا على حياة 4.5 مليون مواطن، مما ساعد في خفض معدلات الفقر في بعض القرى بنسبة 14 نقطة مئوية، وتحسن معدل إتاحة الخدمات الأساسية بحوالي 50 نقطة مئوية في بعض القرى، ورفع كفاءة 12 ألف منزل، متابعة أنه استكمالاً للنجاح المحقق في المرحلة الأولى تم إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة في إطار المشروع القومي لتنمية الريف المصري، الذي يمتد لثلاثة أعوام تستهدف كل قرى الريف المصري بعدد 4500 قرية يعيش بها نصف سكان مصر 50 مليون مواطن، ليتم تحويلها إلى تجمعات ريفية مُستدامة تتوافر بها كل الاحتياجات التنموية خلال ثلاث سنوات وبتكلفة إجمالية تتخطى 500 مليار جنيه.

كما لفتت "السعيد" إلى أن كل تلك الإجراءات أسهمت في إدراج الأمم المتحدة لمبادرة "حياة كريمة" ضمن أفضل الممارسات الدولية، وذلك لكونها محددة وقابلة للتحقق ولها نطاق زمني، وقابلة للقياس، وتتلاقى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأممية.

وأكدت وزيرة التخطيط الأهمية التي توليها مصر لدور المراجعة الوطنية الطوعية في دعم جهود الدول وتبادل الخبرات والتجارب وتشجيع المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، متابعة أن المشاركة الطوعية للدول في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي يُعقد في نيويورك أصبحت فرصة جيدة للدول العربية لاستعراض مدى التقدم المتحقق على المستوى الوطني لإنجاز تلك الأهداف، ولإجراء ما يمكن وصفه بالتقييم الذاتي لجهودها، وبما يمثل تأكيداً من الدول على التزامها بالسير قدماً لتحقيق هذه الأهداف.

وأوضحت أنه بالتوازي لجهود مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، فإن مصر تحرص دائماً على المشاركة والتفاعل مع الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة سواء في الإطار الوطني أو العربي أو الدولي، لافتة إلى قيام مصر بتقديم مراجعة وطنية طوعية مرتين في عامي 2016 و2018، مؤكدة أن مصر تعترم تقديم تقريرها الثالث هذا العام.

وتابعت "السعيد" أن الوزارة قامت بطرح النسخة الأولى من التقرير على متخذي القرار ممثلين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية تمهيداً للعرض على المجتمع الدولي، مؤكدة حرص مصر على الموضوعية والشفافية في عملية إعداد التقرير.

وتابعت أن مصر تعتزم كذلك تنظيم فعاليات جانبية تتناول قضايا تنموية محددة حول توطين التنمية، والتعافي الأخضر، وكذلك تمويل التنمية، وذلك بالتزامن مع إطلاق التقرير الطوعي خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، متابعة أن مشاركة الدول العربية الشقيقة في هذه الفاعليات فرصة جيدة.

وأوضحت "السعيد" أن مصر ستقدم تقريراً وطنياً عن "التمويل من أجل التنمية"، وهو التقرير الأول من نوعه على المستوى الوطني، ويعد التقرير جزءاً من مشروع يهدف لدراسة حالة تمويل التنمية في الدول العربية بهدف إيجاد آلية مستدامة للتمويل في المستقبل، وقد تم اختيار جمهورية مصر العربية كالدولة الأولى في هذا المشروع.

واختتمت أن التقرير يتبع نهجاً تشاركياً، حيث تسهم فيه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية كممثل للدولة المصرية وداعم لعملية صياغة التقرير فيما يخص الإمداد بالبيانات والتحليل والمراجعة، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي.

♦ وزيرة التخطيط: مصر ستقدم تقريراً وطنياً عن التمويل من أجل التنمية وهو الأول من نوعه ([المصري اليوم](#))

شاركت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بأعمال الجلسة الافتتاحية، بالمنتدى العربي للتنمية المستدامة بعنوان «إسراع العمل نحو خطة عمل 2030 ما بعد كوفيد»، والذي تعقده الجمهورية اللبنانية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال الفترة من 29 إلى 31 مارس 2021.

وقالت د. هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية خلال كلمتها أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يمثل منصة إقليمية تفاعلية للحوار وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول العربية الشقيقة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مضيفه أنه يعد فرصة لتجديد الالتزام بتنفيذ الأجندة الأممية لعام 2030 على المستويين العربي والدولي.

وأضافت السعيد أن العالم أجمع وفي القلب منه المنطقة العربية يمر بمرحلة غير مسبوقة من التحديات في ظل تفشي جائحة كورونا، والتي تجاوزت حدتها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة الأزمت السابقة، فقد نتج عن الجائحة معاناة اغلب دول العالم، وأثرت تداعياتها سلّبا في جهود كافة دول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وتابعت السعيد أن المنطقة العربية لم تكن بمعزل عن تلك التحديات، فوفقاً دراسة حديثة للاسكوا تسببت الجائحة في تكبد المنطقة العربية لخسائر تقارب 140 مليار دولار خلال عام 2020.

وقالت السعيد أن أزمة كوفيد ١٩ فرضت على دول العالم كافة سرعة التحرك لمواجهة الجائحة والتعافي من تداعياتها، وفرضت عليها كذلك مضاعفة الجهود للاستمرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لافتة إلى تحرك الدولة المصرية سريعاً باتخاذ سياسات استباقية اعتمدت على خطة واضحة ومدروسة تستهدف كافة الفئات والقطاعات المتضررة من أجل التخفيف من آثار الجائحة بما يشمل تطبيق سياسات نقدية ومالية تحفيزية لدعم هذه الفئات والقطاعات.

وتابعت السعيد أن الجهود التنموية التي نفذتها مصر بنجاح في السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ساهمت في تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وقدرته على الصمود في مواجهة الازمة.

وأوضحت د. هالة السعيد أن مصر عملت على ترتيب أولوياتها في ظل الجائحة، بالتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة المخصصات لقطاعي الصحة والتعليم، وإيلاء الاهتمام بالقطاعات التي تتسم بالمرونة والقدرة على التعافي السريع وكذلك القطاعات الواعدة التي تمثل ركيزة أساسية لدفع النمو الشامل والمستدام، كقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعة التحويلية، والزراعة، والمشروعات

الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن القيام بدمج القطاع غير الرسمي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم البنية التحتية للرقمنة في إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي، والتوسع في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

وفي إطار إعادة ترتيب الأولويات، أشارت السعيد إلى تبني الحكومة المصرية استراتيجية وطنية للانتقال للاقتصاد الأخضر، بالعمل على تحقيق 30% من المشروعات الاستثمارية بخطط الدولة لمفاهيم الاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر لترتفع النسبة لتصبح 50% في السنوات الثلاث القادمة.

ولفتت السعيد إلى توطيد التنمية أو «التوطين المحلي لأهداف التنمية المستدامة»، والذي يأتي ضمن أولويات اهتمام الدولة المصرية وذلك بهدف تحقيق مفهوم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، كأحد الركائز الأساسية لرؤية مصر 2030، بما يهدف لتعزيز الاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات والأقاليم المصرية، وتوجيه الاستثمارات في إطار الخطة العامة للدولة بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، من خلال تبني معادلة تمويلية في توزيع الاستثمارات وتنفيذ المشروعات التنموية بالتركيز على المحافظات التي لديها فجوات تنموية أكبر وفقاً لفكرة الاستهداف، مضيفه أن الوزارة بصدد إطلاق تقارير عن توطيد أهداف التنمية المستدامة لجميع المحافظات المصرية ومؤشرات لقياس تنافسياتها.

وأشارت السعيد إلى إطلاق مصر للمشروع القومي لتنمية الريف المصري «حياة كريمة»؛ والذي يستهدف 375 قرية وأسهم في التخفيف من حدة تأثيرات فيروس كورونا على حياة 4.5 مليون مواطن، مما ساعد في خفض معدلات الفقر في بعض القرى بنسبة 14 نقطة مئوية، وتحسن معدل إتاحة الخدمات الأساسية بحوالي 50 نقطة مئوية في بعض القرى، ورفع كفاءة 12 ألف منزل، متابعه أنه استكمالاً للنجاح المحقق في المرحلة الأولى تم إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة في إطار المشروع القومي لتنمية الريف المصري، والذي يمتد لثلاثة أعوام تستهدف كل قرى الريف المصري بعدد 4500 قرية يعيش بها نصف سكان مصر 50 مليون مواطن، ليتم تحويلها إلى تجمعات ريفية مُستدامة تتوافر بها كافة الاحتياجات التنموية خلال ثلاث سنوات وبتكلفة إجمالية تتخطى 500 مليار جنيه.

كما لفتت السعيد إلى أن كل تلك الإجراءات ساهمت في إدراج الأمم المتحدة لمبادرة «حياة كريمة» ضمن أفضل الممارسات الدولية، وذلك لكونها محددة وقابلة للتحقق ولها نطاق زمني، وقابلة للقياس، وتتلاقى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأممية.

وأكدت د. هالة السعيد على الأهمية التي توليها مصر لدور المراجعة الوطنية الطوعية في دعم جهود الدول وتبادل الخبرات والتجارب وتشجيع المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، متابعه أن المشاركة الطوعية للدول في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي يُعقد في نيويورك أصبحت فرصة جيدة للدول العربية لاستعراض مدى التقدم المتحقق على المستوى الوطني لإنجاز تلك الأهداف، ولإجراء ما يمكن وصفه بالتقييم الذاتي لجهودها، وبما يمثل تأكيداً من الدول على التزامها بالسير قدماً لتحقيق هذه الأهداف.

كما أوضحت د. هالة السعيد أنه بالتوازي لجهود مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، فإن مصر تحرص دائماً على المشاركة والتفاعل مع الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة سواء في الإطار الوطني أو العربي أو الدولي، لافتة إلى قيام مصر بتقديم مراجعة وطنية طوعية مرتين في عامي 2016 و2018، مؤكدة أن مصر تعتزم تقديم تقريرها الثالث هذا العام.

وتابعت السعيد أن الوزارة قامت بطرح النسخة الأولى من التقرير على متخذي القرار ممثلين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية تمهيداً للعرض على المجتمع الدولي، مؤكدة حرص مصر على الموضوعية والشفافية في عملية إعداد التقرير.

وتابعت السعيد أن مصر تعتزم كذلك تنظيم فاعليات جانبية تتناول قضايا تنموية محددة حول توطيد التنمية، والتعافي الأخضر، وكذلك تمويل التنمية، وذلك بالتزامن مع إطلاق التقرير الطوعي خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، متابعه أن مشاركة الدول العربية الشقيقة في هذه الفاعليات فرصة جيدة.

وأوضحت السعيد أن مصر ستقدم تقريراً وطنياً عن «التمويل من أجل التنمية»، وهو التقرير الأول من نوعه على المستوى الوطني، ويعد التقرير جزءاً من مشروع يهدف لدراسة حالة تمويل التنمية في الدول العربية بهدف إيجاد آلية مستدامة للتمويل في المستقبل، وقد تم اختيار جمهورية مصر العربية كالدولة الأولى في هذا المشروع.

وتابعت السعيد أن التقرير يتبع نهجاً تشاركياً حيث تساهم فيه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية كممثل للدولة المصرية وداعم لعملية صياغة التقرير فيما يخص الإمداد بالبيانات والتحليل والمراجعة، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية والاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي.

♦ بمشاركة المغرب.. انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة (هبة بريس)

بدأت اليوم الاثنين، عبر تقنية التواصل المرئي، فعاليات المنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة (2021) الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، بمشاركة المغرب.

ويعرف المنتدى مشاركة ممثلين من مستوى رفيع عن الحكومات العربية من وزراء وكبار المسؤولين وخبراء في مجال التخطيط، ومسؤولين وخبراء في مجال التنمية والبيئة والتشغيل والموارد الطبيعية والبيانات والإحصاءات والتمويل والتكنولوجيا، وممثلين عن المنظمات الحكومية الإقليمية وشبكات ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في المنطقة العربية ومؤسسات ومعاهد أكاديمية متخصصة.

وينظم المنتدى هذا العام تحت عنوان “إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد”، ويتناول على مدى ثلاثة أيام عدة محاور أبرزها “تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من أزمة كوفيد-19” و “المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية”.

وفي هذا الصدد، سيتم استعراض جوانب التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار جائحة كورونا وتجاوزها، من خلال عروض ومداخلات لمسؤولين وخبراء وأكاديميين مغاربة.

وسيخصص المنتدى لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية واستعراض التقدم المحرز إقليمياً.

وسيقوم المشاركون في المنتدى بإجراء تقييم للتقدم الإقليمي في تنفيذ خطة عام 2030، واستعراض أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، مع أخذ آثار جائحة كوفيد-19 في الاعتبار.

وفضلاً عن ذلك سيتم إجراء مناقشة رفيعة المستوى بشأن سُبُل المضي قدماً حتى عام 2030 والتعافي من الجائحة، وسيسلط هذا المحور الضوء على عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي.

والمنتدى العربي للتنمية المستدامة وثيق الصلة بالمستوى العالمي، فهو يمثل، بما يتوصل إليه من نتائج، صوت المنطقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ويصدر عن المنتدى تقرير يتضمن أهم الرسائل المنبثقة عن الحوار الإقليمي حول الفرص والتحديات في تنفيذ خطة عام 2030، ويرصد التقدم في تحقيق أولويات التنمية المستدامة.

♦ أبو الغيط يشارك في افتتاح فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً (البوابة نيوز)

شارك أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية في افتتاح أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي يقام في إطار التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وتعدّ النسخة السابعة من هذا المنتدى افتراضياً خلال الفترة من 29 إلى 2021/3/31 برئاسة المملكة العربية السعودية.

وألقى أبو الغيط كلمة في افتتاح أعمال هذا المنتدى، أشار فيها إلى أن جائحة كورونا رفعت من مستوى الوعي بأهمية السياسات البيئية، وأعادت وضع خطط التنمية المستدامة على رأس أولويات الأجندة الدولية. و أشار في كلمته بأن شعار هذه الدورة تحت عنوان "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد 19" يعكس مقتضيات اللحظة الراهنة، ويلخص التحديات التي نواجهها.

كما أكد أبو الغيط على أهمية التعاون متعدد الأطراف وتقاسم المهام والأعباء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشاد في هذا الصدد بالشراكة القائمة بين جامعة الدول العربية والاسكوا، مستعرضاً آخر مستجدات التعاون الثنائي بين الجانبين.

و شدد على أهمية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو تحد زادته جائحة كورونا تعقيداً في ظل تحويل معظم المساعدات الدولية إلى معالجة آثار جائحة كورونا.

وأوضح في ذات السياق بأنه يتعين العمل بشكل جماعي على مسارين هامين يتعلق الأول بالدعوة إلى المضي قدماً في مسار خفض ديون البلدان الأكثر فقراً، والثاني بتكثيف العمل من أجل حث الدول والمنظمات والقطاع الخاص على توفير موارد مالية إضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مضيفاً بأن الجامعة العربية وبالشراكة مع مبادرة التمويل للأمم المتحدة للبيئة أطلقت مؤخراً تقريراً حول تعزيز التمويل المستدام والتمويل المناخي في الدول العربية.

تجدر الإشارة إلى أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يقام سنوياً بالشراكة بين جامعة الدول العربية والاسكوا لبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتبسيط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الوطن العربي.

♦ الجامعة العربية تبحث إسراع العمل نحو خطة عام 2030 (الأنباط)

أكدت جامعة الدول العربية أن جائحة كورونا رفعت مستوى الوعي بأهمية السياسات البيئية، وأعادت وضع خطط التنمية المستدامة على رأس أولويات الأجندة الدولية.

جاء ذلك خلال مشاركة الجامعة، اليوم الاثنين، في النسخة الرابعة للمنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي عقد افتراضياً برئاسة السعودية، في إطار التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تحت عنوان "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد 19". وأفاد مصدر مسؤول بالأمانة العامة أن أمين عام الجامعة أحمد أبو الغيط أكد أهمية العمل بشكل جماعي على مسارين مهمين، يتعلق الأول بالدعوة للمضي قدماً في مسار خفض ديون البلدان الأكثر فقراً، والثاني بتكثيف العمل من أجل حث الدول والمنظمات والقطاع الخاص على توفير موارد مالية إضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يشار إلى أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يقام سنوياً بالشراكة بين الجامعة والاسكوا لبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتسلط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الوطن العربي.

♦ غداً.. انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة (البلاد)

تنطلق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً برئاسة المملكة غدا، ويستمر حتى الأربعاء 31 مارس، حيث يرأس وفد المملكة معالي نائب وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم.

وبهذه المناسبة أعرب معاليه عن سعادته بانطلاق المنتدى هذا العام برئاسة المملكة، الذي يسعى لاستعراض ومناقشة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، مشيراً إلى أن تسريع العمل على تحقيق الأهداف أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى خصوصاً في ظل التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد على جميع الأبعاد – الاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية والبيئية.

وأضاف الإبراهيم أن الجائحة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة وتطوير البنى التحتية لجميع القطاعات في البلدان العربية هي السبل المثلى للصمود في وجه الأزمات والمتغيرات السريعة لعالمنا، كما أن تمكين الشباب العربي والاستثمار في طاقاته عبر التعليم وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار هي الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية في وطننا العربي، متمنياً أن يتحدث المنتدى هذا العام عن جميع التحديات والعقبات التي تقف أمام خارطة الطريق؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وطننا العربي، متطلعاً للتعرف على تجارب الجميع في تجاوز هذه التحديات والعقبات.

يشار إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة هذا العام ينعقد والعالم يواجه آثار الجائحة، حيث تسعى الدول للتعافي السريع منها، فيما تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على تنظيم المنتدى بشكل سنوي؛ ليكون المنتدى هو الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

❖ مشاركة متميزة لسلطنة عمان في المنتدى العربي للتنمية المستدامة (صدي البلد)

تشارك سلطنة عُمان في المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تُنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالأمم المتحدة، في العاصمة اللبنانية بيروت عبر تقنية الاتصال المرئي، والذي انطلقت فعالياته أمس، الاثنين، وتستمر حتى غد، الأربعاء، بمشاركة دولية واسعة ومتنوعة من مختلف الجهات الفاعلة في التنمية من الأوساط الحكومية والبرلمانية والأكاديمية وشركات القطاع الخاص والهيئات الحكومية الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والشباب.

ويتضمن جدول أعمال المنتدى السنوي - الذي يأتي تحت شعار "إسراع العمل نحو خطة عام 2030م.. ما بعد كوفيد 19" - عدة محاور رئيسية، تتناول تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من أزمة كورونا، ومناقشة المجالات المتخصصة وذات الأولوية، إضافة إلى جلسات حوارية تستعرض مسار التنمية المستدامة، وتأثير الجائحة في تحقيق أهدافها وخاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز النظم الصحية في المنطقة العربية، إلى جانب مناقشة الطرق الفاعلة للتصدي للجائحة التي أصبحت أحد معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتأتي مشاركة السلطنة المتميزة في المنتدى، ممثلة في جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الذي سيقدم ورقة عمل تتناول دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ضوء ما تتمتع به تلك الأجهزة من دور محوري في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، إضافة إلى تسليط الضوء على النتائج الرئيسية المستخلصة من عمليات تدقيق الجاهزية التي نفذتها بعض أجهزة الرقابة والمحاسبة بالدول العربية.

تُجدر الإشارة إلى أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة تُنظمه (الإسكوا) كل عام بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في البلدان العربية، وهو محفل لاستعراض أولويات التنمية المستدامة على نطاق المنطقة العربية، ومناقشة التقدم المحرز، واستعراض تجارب البلدان، والتوصل إلى موقف يصل عبره صوت المنطقة إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، ويتوخى المنتدى نهج الشمول والمشاركة في متابعة خطة عام 2030م واستعراض التقدم في تنفيذها.

♦ اخبار المغرب اليوم منتدى يتعرف على تجربة المغرب في صد كورونا (LomaZoma)

تم خلال فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، الاثنين في بيروت، استعراض جوانب من التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار جائحة كورونا.

وبهذه المناسبة، أبرز امحمد كرين، سفير المغرب بلبنان، أن المملكة المغربية، نهجت تحت قيادة الملك محمد السادس، “استراتيجية ارتكزت على جملة من التدابير الاستباقية على مختلف الأصعدة”، موضحا أنه على المستوى الصحي، “اعتمدت المملكة استراتيجية فعالة جعلتها من السباقين إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية، ومكنتها من الانخراط في حملة تلقيح مجانية وواسعة النطاق، بواتها مكانة بين الدول العشر الأوائل عالميا في هذا الباب.”

وأضاف أن حملة التطعيم تهدف إلى تحقيق معدل تغطية لا يقل عن 80 بالمائة، أي حوالي 25 مليون شخص، لضمان المناعة الجماعية، بناء على مبادئ المجانية والشفافية والتضامن والتطوع.

كما تطرق الدبلوماسي المغربي لإحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا، قصد دعم النظام الصحي والتخفيف من آثاره على الأسر والمقاولات، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة والفئات العاملة في القطاع غير المهيكل، مذكرا بأنه تم رصد مبلغ 10 مليارات درهم عند إنشاء الصندوق، لتتجاوز اعتماداته، بفضل التبرعات الطوعية للأشخاص الذاتيين والمعنويين، وكذا عدد من المؤسسات العمومية والخاصة، 33 مليار درهم.

أما على المستوى الاقتصادي، فأشار السفير المغربي إلى أن الحكومة اعتمدت خطة للإنعاش تمتد إلى متم 2021، وتشمل تدابير استعجالية لدعم المقاولات، منها تسهيل الولوج إلى التمويلات البنكية، وتعزيز آليات الضمان، والتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية على التوازنات الماكرو-اقتصادية الكبرى، والحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي مع تحفيز الاستثمار الخاص النوعي، لا سيما من خلال برنامج “التميز التكنولوجي” الذي يهدف إلى تمويل 30 بالمائة من تكلفة الاستثمار المخصص لإنتاج المعدات المستخدمة في مكافحة فيروس كورونا.

كما ذكر المتحدث بإحداث “صندوق محمد السادس للاستثمار” الذي ساهم في رفع الاستثمار العام في موازنة 2021 إلى مستوى غير مسبوق قدره 230 مليار درهم، مؤكدا أن التدابير التي اتخذتها السلطات المغربية على المدى المتوسط، “تندرج في إطار خطة للإقلاع الاقتصادي، بينما تتواصل على المدى البعيد الجهود من أجل جعل المغرب منصة صناعية خالية من الكربون.”

وبخصوص الشق الاجتماعي، قال كرين إن المملكة المغربية انكبت على مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية، لا سيما من أجل تعميم التغطية الصحية الأساسية، وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية، وتحسين

منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، مسجلا أن المساعدات العمومية للمتضررين من الجائحة “خفت بشكل ملحوظ من آثار الحجر الصحي على مستويات معيشة الأسر المغربية، حيث انخفض معدل الفقر وفق تقديرات رسمية بمقدار 9 نقاط مئوية على المستوى الوطني، كما تقلصت الهشاشة بمقدار 8 نقاط والفوارق الاجتماعية بمقدار 6 نقاط بعد تقديم هذه المساعدات.”

وخلص الدبلوماسي المغربي إلى أن المملكة المغربية “ظلت في سياق الجائحة متشبثة بروح التضامن في إطار التعاون جنوب-جنوب، التي تجسدت عمليا في سياق أزمة كوفيد في المبادرة العملية التي أطلقها الملك متمثلة في الجسر الجوي الذي أقامته المملكة المغربية نحو حوالي 20 دولة أفريقية، لنقل مساعدات دوائية وطبية من أجل مساعدتها للتصدي لجائحة كوفيد-19.”

يذكر أن المنتدى ينظم هذا العام تحت عنوان “إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد”، ويتناول على مدى ثلاثة أيام محاور عدة، أبرزها “تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من أزمة كوفيد-19”، و”المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية.”

ويصدر عن المنتدى تقرير يتضمن أهم الرسائل المنبثقة عن الحوار الإقليمي حول الفرص والتحديات في تنفيذ خطة عام 2030، ويرصد التقدم في تحقيق أولويات التنمية المستدامة.

❖ وكيل الوزارة للاقتصاد الوطني تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة (MENAFN)

شاركت آمنة أحمد الرميحي وكيل الوزارة للاقتصاد الوطني بوزارة المالية والاقتصاد الوطني في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 حول "التعافي من جائحة كورونا (كوفيد-19)، والذي دعت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة، بحضور سعادة الدكتورة رولا دشتي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبمشاركة عدد من الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بالتنمية والتخطيط الاقتصادي ومتابعة تنفيذ خطة 2030 .

وأشارت خلال الكلمة التي ألقته حول "أهم الخطوات التي قامت بها مملكة البحرين في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجائحة في ظل جهود تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى الاستجابة المالية الفورية التي اتخذتها مملكة البحرين وفقاً للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى لتوحيد الجهود الوطنية لمواجهة انعكاسات فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومتابعة لأوامر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء؛ حيث تم إطلاق حزمة مالية واقتصادية في مارس 2020 تجاوزت قيمتها حتى الآن 4.5 مليارات دينار بحريني، أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين. وتم وضع مبادرات الحزمة بناءً على 3 أهداف رئيسية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهي المحافظة على المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وإسناد الأفراد والقطاعات المتضررة عبر توفير السيولة اللازمة، ووضع البحرين بالموقع الأنسب للاستفادة من التعافي الاقتصادي.

♦ أبو الغيط: علينا العمل بشكل جماعى لخفض ديون البلدان الأكثر فقرا (مبتدا)

شارك أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية فى افتتاح أعمال المنتدى العربى للتنمية المستدامة الذى يقام فى إطار التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا)، وتعدّد النسخة السابعة من هذا المنتدى افتراضياً خلال الفترة من 29 إلى 2021/3/31 برئاسة المملكة العربية السعودية.

وأفاد مصدر مسؤول بالأمانة العامة بأن أحمد أبو الغيط، ألقى كلمة فى افتتاح أعمال هذا المنتدى، أشار فيها إلى أن جائحة كورونا رفعت من مستوى الوعى بأهمية السياسات البيئية، وأعادت وضع خطط التنمية المستدامة على رأس أولويات الأجندة الدولية.

وقال المصدر إن الأمين العام أشار فى كلمته بأن شعار هذه الدورة تحت عنوان "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد 19" يعكس مقتضيات اللحظة الراهنة، ويلخص التحديات التى نواجهها.

وأكد أحمد أبو الغيط، على أهمية التعاون متعدد الأطراف وتقاسم المهام والأعباء فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشاد فى هذا الصدد بالشراكة القائمة بين جامعة الدول العربية والاسكوا، مستعرضاً آخر مستجدات التعاون الثنائى بين الجانبين.

وأوضح المصدر بأن الأمين العام شدد على أهمية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو تحد زادتته جائحة كورونا تعقيداً فى ظل تحويل معظم المساعدات الدولية إلى معالجة آثار جائحة كورونا.

وأوضح فى ذات السياق بأنه يتعين العمل بشكل جماعى على مسارين هامين يتعلق الأول بالدعوة إلى المضى قدماً فى مسار خفض ديون البلدان الأكثر فقراً، والثانى بتكثيف العمل من أجل حث الدول والمنظمات والقطاع الخاص على توفير موارد مالية إضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مضيفاً بأن الجامعة العربية وبالشراكة مع مبادرة التمويل للأمم المتحدة للبيئة أطلقت مؤخراً تقريراً حول تعزيز التمويل المستدام والتمويل المناخى فى الدول العربية.

تجدر الإشارة إلى أن المنتدى العربى للتنمية المستدامة يقام سنوياً بالشراكة بين جامعة الدول العربية والاسكوا لبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة فى الوطن العربى.

◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً.. اليوم (مصر الآن)

تنطلق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً برئاسة المملكة العربية السعودية، اليوم الاثنين ، ويستمر حتى الأربعاء 31 مارس، ويرأس وفد المملكة نائب وزير الاقتصاد والتخطيط فيصل بن فاضل الإبراهيم.

وبهذه المناسبة أعرب الإبراهيم، وفقاً لما نشرته وكالة أنباء السعودية، عن سعادته بانطلاق المنتدى هذا العام برئاسة المملكة، الذي يسعى لاستعراض ومناقشة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، مشيراً إلى أن تسريع العمل على تحقيق الأهداف أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى خصوصاً في ظل التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد على جميع الأبعاد – الاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية والبيئية.

وأضاف الإبراهيم أن الجائحة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة وتطوير البنى التحتية لجميع القطاعات في البلدان العربية هي السبل المثلى للصمود في وجه الأزمات والمتغيرات السريعة لعالمنا، كما أن تمكين الشباب العربي والاستثمار في طاقاته عبر التعليم وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار هي الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية في وطننا العربي، متمنياً أن يتحدث المنتدى هذا العام عن جميع التحديات والعقبات التي تقف أمام خارطة الطريق؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وطننا العربي، متطلعاً للتعرف على تجارب الجميع في تجاوز هذه التحديات والعقبات.

يشار إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة هذا العام ينعقد والعالم يواجه آثار الجائحة، وتسعى الدول للتعافي السريع منها، فيما تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على تنظيم المنتدى بشكل سنوي؛ ليكون المنتدى هو الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

♦ أبو الغيط يشارك في افتتاح فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة (اليوم السابع)

شارك أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية في افتتاح أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي يقام في إطار التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وتعدّد النسخة السابعة من هذا المنتدى افتراضياً خلال الفترة من 29 إلى 2021/3/31 برئاسة المملكة العربية السعودية.

وأفاد مصدر مسؤول بالأمانة العامة بأن أحمد أبو الغيط ألقى كلمة في افتتاح أعمال هذا المنتدى، أشار فيها إلى أن جائحة كورونا رفعت من مستوى الوعي بأهمية السياسات البيئية، وأعادت وضع خطط التنمية المستدامة على رأس أولويات الأجندة الدولية.

وقال المصدر إن الأمين العام أشار في كلمته بأن شعار هذه الدورة تحت عنوان "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد 19" يعكس مقتضيات اللحظة الراهنة، ويلخص التحديات التي نواجهها.

كما أكد أحمد الغيط على أهمية التعاون متعدد الأطراف وتقاسم المهام والأعباء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشاد في هذا الصدد بالشراكة القائمة بين جامعة الدول العربية والاسكوا، مستعرضاً آخر مستجدات التعاون الثنائي بين الجانبين.

وأوضح المصدر بأن الأمين العام شدد على أهمية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو تحد زادتته جائحة كورونا تعقيداً في ظل تحويل معظم المساعدات الدولية إلى معالجة آثار جائحة كورونا.

وأوضح في ذات السياق بأنه يتعين العمل بشكل جماعي على مسارين هامين يتعلق الأول بالدعوة إلى المضي قدماً في مسار خفض ديون البلدان الأكثر فقراً، والثاني بتكثيف العمل من أجل حث الدول والمنظمات والقطاع الخاص على توفير موارد مالية إضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مضيفاً بأن الجامعة العربية وبالشراكة مع مبادرة التمويل للأمم المتحدة للبيئة أطلقت مؤخراً تقريراً حول تعزيز التمويل المستدام والتمويل المناخي في الدول العربية.

تجدر الإشارة إلى أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يقام سنوياً بالشراكة بين جامعة الدول العربية والاسكوا لبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتسلط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الوطن العربي.

❖ مشاركة مُتميزة لسلطنة عُمان في المنتدى العربي للتنمية المستدامة (اليوم)

تشارك سلطنة عُمان في المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تُنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالأمم المتحدة، في العاصمة اللبنانية بيروت عبر تقنية الاتصال المرئي، والذي انطلقت فعالياته أمس وتستمر حتى غد الأربعاء، بمشاركة دولية واسعة ومتنوعة من مختلف الجهات الفاعلة في التنمية من الأوساط الحكومية والبرلمانية والأكاديمية وشركات القطاع الخاص والهيئات الحكومية الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والشباب.

ويتضمن جدول أعمال المنتدى السنوي – الذي يأتي تحت شعار “إسراع العمل نحو خطة عام 2030م .. ما بعد كوفيد 19” – عدة محاور رئيسية، تتناول تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من أزمة كورونا، ومناقشة المجالات المتخصصة وذات الأولوية، إضافة إلى جلسات حوارية تستعرض مسار التنمية المستدامة، وتأثير الجائحة في تحقيق أهدافها وخاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز النظم الصحية في المنطقة العربية، إلى جانب مناقشة الطرق الفاعلة للتصدي للجائحة التي أصبحت أحد معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتأتي مشاركة السلطنة المتميزة في المنتدى، ممثلة في جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الذي سيقدم ورقة عمل تتناول دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ضوء ما تتمتع به تلك الأجهزة من دور محوري في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، إضافة إلى تسليط الضوء على النتائج الرئيسية المستخلصة من عمليات تدقيق الجاهزية التي نفذتها بعض أجهزة الرقابة والمحاسبة بالدول العربية.

تُجدر الإشارة إلى أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة تُنظمه (الإسكوا) كل عام بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في البلدان العربية، وهو محفل لاستعراض أولويات التنمية المستدامة على نطاق المنطقة العربية، ومناقشة التقدم المحرز، واستعراض تجارب البلدان، والتوصل إلى موقف يصل عبره صوت المنطقة إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، ويتوخى المنتدى نهج الشمول والمشاركة في متابعة خطة عام 2030م واستعراض التقدم في تنفيذها.

♦ تأثير مدمر.. سفير المملكة المغربية بـلبنان يدعو للعمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كورونا (جنوبية)

انطلقت يوم أمس، فعالية المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تُنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالأمم المتحدة، في العاصمة اللبنانية بيروت عبر تقنية الاتصال المرئي، وبمشاركة دولية واسعة ومتنوعة من مختلف الجهات الفاعلة في التنمية من الأوساط الحكومية والبرلمانية والأكاديمية وشركات القطاع الخاص والهيئات الحكومية الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والشباب.

وفي مداخلة السيد امحمد كرين سفير المملكة المغربية بـلبنان، شدد على ضرورة الإسراع للعمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد ١٩. وأشار انه طال التأثير المدمر لجائحة كوفيد-19 الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا، وتسببت في أضرار لا مثيل لها على مستوى الجهود الرامية لاستكمال مسيرتنا نحو التنمية.

وتابع كرين ان هذه الجائحة عكست وما نجم عنها من أضرار بشكل جلي كيف أن التحديات الحالية تتجاوز قدرة أي دولة بمفردها، مما يؤكد مجدداً على أهمية المنظمات متعددة الأطراف ودورها الحيوي في معالجة القضايا العالمية التي تمس شرائح واسعة من الساكنة. وفي هذا السياق، ننوه بالجهود الدؤوبة التي ما فتئت تقوم بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مواكبة القضايا الإقليمية المشتركة، ودراسة آثارها وتبعاتها على الدول العربية، ولاسيما في هذه الظرفية.

ورأى هذا الاجتماع يعتبر فرصة طيبة لتبادل التجارب والخبرات بخصوص إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد. ونود في هذا المقام اطلاعكم على بعض جوانب التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار هذه الجائحة وتجاوزها. لقد نهجت المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، استراتيجية ارتكزت على جملة من التدابير الاستباقية، على مختلف الأصعدة.

فعلى المستوى الصحي، اشار كرين انه اعتمدت المملكة المغربية استراتيجية فعالة جعلتها من السباقين إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية، وكذا من الانخراط في حملة تلقيح مجانية وواسعة النطاق، بوأتها مكانة بين الدول العشرة الأوائل عالميا في هذا الباب. وهكذا فقد تم القيام إلى حدود اليوم، بما يقارب 4.300.000 تلقيح بالجرعة الأولى، و 3.400.000 بالجرعة الثانية. وتهدف حملة التلقيح الحالية إلى تحقيق معدل تغطية لا يقل عن 80٪، أي حوالي 25 مليون شخص، لضمان المناعة الجماعية، بناءً على مبادئ المجانية والشفافية والتضامن والتطوع. وهي استهدفت ابتداءً العاملين في الخطوط الأمامية، ولا سيما العاملين في القطاع الصحي والسلطات العامة والأجهزة الأمنية وموظفي قطاع التربية الوطنية، وتشمل العملية جميع المواطنين والمقيمين، حسب العمر.

كما تم إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا، قصد دعم النظام الصحي والتخفيف من آثاره على الأسر والمقاولات، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة والفئات العاملة في القطاع غير المهيكّل. وقد تم رصد

مبلغ 10 مليار درهم عند إنشاء الصندوق، لتجاوز اعتماداته، بفضل التبرعات الطوعية للأشخاص الذاتيين والمعنويين، وكذا عدد من المؤسسات العمومية والخاصة، 33 مليار درهم.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد اعتمد المغرب خطة للإنعاش تمتد إلى متم 2021، وتشمل تدابير استعجالية لدعم المقاولات، ومن ذلك تسهيل الولوج إلى التمويلات البنكية، وتعزيز آليات الضمان، والتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية على التوازنات الماكرو-اقتصادية الكبرى، والحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي مع تحفيز الاستثمار الخاص النوعي، لاسيما من خلال برنامج "التميز التكنولوجي" الذي يهدف إلى تمويل 30٪ من تكلفة الاستثمار المخصص لإنتاج المعدات المستخدمة في مكافحة فيروس كورونا.

هذا بالإضافة إلى إحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار". وقد ساهم هذا الأخير في رفع الاستثمار العام في موازنة 2021 إلى مستوى غير مسبوق قدره 230 مليار درهم (أي زيادة بنسبة 26٪ مقارنة بعام 2020، منها 45 مليار عبر هذا الصندوق، 15 مليار درهم من الميزانية العامة و30 مليار درهم من خلال الشركاء).

إن التدابير التي اتخذتها السلطات المغربية على المدى المتوسط تندرج في إطار خطة للإقلاع الاقتصادي، بينما تتواصل على المدى البعيد الجهود من أجل جعل المغرب منصة صناعية خالية من الكربون.

فيما يخص الشق الاجتماعي، انكبت المملكة المغربية على مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية، لاسيما من أجل تعميم التغطية الصحية الأساسية، وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية، وتحسين منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

وحسب استطلاع للمندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، فقد خففت المساعدات العمومية بشكل ملحوظ من آثار الحجر الصحي على مستويات معيشة الأسر المغربية، حيث انخفض معدل الفقر المطلق بمقدار 9 نقاط مئوية على المستوى الوطني، كما تقلصت الهشاشة بمقدار 8 نقاط والفوارق الاجتماعية بمقدار 6 نقاط بعد تقديم هذه المساعدات.

هكذا ساهمت الإجراءات المتخذة في الحفاظ على الزخم الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وللتذكير، فقد تقدمت المملكة المغربية، في يوليو 2020، بتقريرها الطوعي الوطني الثاني المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، أكد على تشبث المملكة المغربية بروح التضامن في إطار التعاون جنوب-جنوب، والتي تجسدت عملياً في سياق أزمة كوفيد في المبادرة العملية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، متمثلة في الجسر الجوي الذي أقامته المملكة المغربية نحو حوالي 20 دولة أفريقية، لنقل مساعدات دوائية وطبية من أجل مساعدتها للتصدي لجائحة كوفيد-19.

♦ منتدى يتعرف على تجربة المغرب في صد كورونا (كرايب.نت)

تم خلال فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، الاثنين في بيروت، استعراض جوانب من التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار جائحة كورونا.

وبهذه المناسبة، أبرز امحمد كرين، سفير المغرب بلبنان، أن المملكة المغربية، نهجت تحت قيادة الملك محمد السادس، “استراتيجية ارتكزت على جملة من التدابير الاستباقية على مختلف الأصعدة”، موضحا أنه على المستوى الصحي، “اعتمدت المملكة استراتيجية فعالة جعلتها من السباقين إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية، ومكنتها من الانخراط في حملة تلقيح مجانية وواسعة النطاق، بواتها مكانة بين الدول العشر الأوائل عالميا في هذا الباب”.

وأضاف أن حملة التطعيم تهدف إلى تحقيق معدل تغطية لا يقل عن 80 بالمائة، أي حوالي 25 مليون شخص، لضمان المناعة الجماعية، بناء على مبادئ المجانية والشفافية والتضامن والتطوع.

كما تطرق الدبلوماسي المغربي لإحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا، قصد دعم النظام الصحي والتخفيف من آثاره على الأسر والمقاولات، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة والفئات العاملة في القطاع غير المهيكل، مذكرا بأنه تم رصد مبلغ 10 مليارات درهم عند إنشاء الصندوق، لتتجاوز اعتماداته، بفضل التبرعات الطوعية للأشخاص الذاتيين والمعنويين، وكذا عدد من المؤسسات العمومية والخاصة، 33 مليار درهم.

أما على المستوى الاقتصادي، فأشار السفير المغربي إلى أن الحكومة اعتمدت خطة للإنعاش تمتد إلى متم 2021، وتشمل تدابير استعجالية لدعم المقاولات، منها تسهيل الولوج إلى التمويلات البنكية، وتعزيز آليات الضمان، والتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية على التوازنات الماكرواقتصادية الكبرى، والحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي مع تحفيز الاستثمار الخاص النوعي، لا سيما من خلال برنامج “التميز التكنولوجي” الذي يهدف إلى تمويل 30 بالمائة من تكلفة الاستثمار المخصص لإنتاج المعدات المستخدمة في مكافحة فيروس كورونا.

كما ذكر المتحدث بإحداث “صندوق محمد السادس للاستثمار” الذي ساهم في رفع الاستثمار العام في موازنة 2021 إلى مستوى غير مسبوق قدره 230 مليار درهم، مؤكدا أن التدابير التي اتخذتها السلطات المغربية على المدى المتوسط، “تندرج في إطار خطة للإقلاع الاقتصادي، بينما تتواصل على المدى البعيد الجهود من أجل جعل المغرب منصة صناعية خالية من الكربون”.

وبخصوص الشق الاجتماعي، قال كرين إن المملكة المغربية انكبت على مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية، لا سيما من أجل تعميم التغطية الصحية الأساسية، وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية، وتحسين منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، مسجلا أن المساعدات العمومية للمتضررين من الجائحة “خفت بشكل ملحوظ من آثار الحجر الصحي على مستويات معيشة الأسر المغربية، حيث انخفض معدل الفقر وفق تقديرات رسمية بمقدار 9 نقاط مئوية على المستوى الوطني، كما تقلصت الهشاشة بمقدار 8 نقاط والفوارق الاجتماعية بمقدار 6 نقاط بعد تقديم هذه المساعدات.”

وخلص الدبلوماسي المغربي إلى أن المملكة المغربية “ظلت في سياق الجائحة متشبثة بروح التضامن في إطار التعاون جنوبيجنوب، التي تجسدت عمليا في سياق أزمة كوفيد في المبادرة العملية التي أطلقها جلالة الملك متمثلة في الجسر الجوي الذي أقامته المملكة المغربية نحو حوالي 20 دولة أفريقية، لنقل مساعدات دوائية وطبية من أجل مساعدتها للتصدي لجائحة كوفيد19.”

يذكر أن المنتدى ينظم هذا العام تحت عنوان “إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد”، ويتناول على مدى ثلاثة أيام محاور عدة، أبرزها “تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من أزمة كوفيد19”، و”المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية.”

ويصدر عن المنتدى تقرير يتضمن أهم الرسائل المنبثقة عن الحوار الإقليمي حول الفرص والتحديات في تنفيذ خطة عام 2030، ويرصد التقدم في تحقيق أولويات التنمية المستدامة.

♦ *وزارة التعليم تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة للعام 2021* (جامعة تكريت)

شاركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المنتدى العربي للتنمية المستدامة للعام 2021 الذي تقيمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية .

وتضمنت مشاركة العراق بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ الدكتور نبيل كاظم عبد الصاحب وعدد من أعضاء الملاك المتقدم في الوزارة التأكيد على أن رؤية العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تستند إلى أسس الشراكة الثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتمكين جميع أصحاب المصلحة، من المشاركة، في عمليات التخطيط، والتنفيذ والرقابة، وممارسة دور مناسب، لإمكاناتهم في تلك الاهداف .

وفي هذا السياق تضمنت الورقة المتعلقة بتوطين أهداف التنمية المستدامة من منظور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عددا من الأهداف الاستراتيجية التي منها التعليم الجيد وتوفير فرص التعلم والقضاء على الفقر ووضع البرامج الجامعية للحد من الظاهرة وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة والصناعة والابتكار والبنية التحتية.

◆ انطلاق منتدى التنمية المستدامة ودعوات للاسراع نحو خطة العام 2030 ما بعد كوفيد (الوكالة الوطنية للإعلام)

انطلقت اليوم فعاليات "المنتدى العربي للتنمية المستدامة" بعنوان "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد"، والذي تعقده منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة العربية بالشراكة مع جامعة الدول العربية، وتستضيفه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" عبر الإنترنت.

افتتح المنتدى بكلمات لكل من الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، نائب وزير الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية فيصل بن فاضل الإبراهيم، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد والأمانة التنفيذية لل"اسكوا" رولا دشتي.

أبو الغيط

وتحدث أبو الغيط، فأشار الى أن "جائحة كوفيد-19 أدت إلى حال من الارتباك والتعطل طالت كل أوجه النشاط الإنساني، لكن المجتمع البشري كشف عن قدرته الفائقة على التأقلم مستغلا ما تتيحه التكنولوجيا لبناء جسور التواصل". وقال: "من أجل تسريع العمل نحو التعافي واستكمال تحقيق التنمية المستدامة يتعين العمل على جبهتين: أولهما، الدعوة إلى المضي قدما في مسار خفض الديون على البلدان الأكثر استدامة والتي حالت دون تنفيذ هذه البلدان لخططها الوطنية، وثانيهما، تكثيف العمل على حث الدول والمنظمات والقطاع الخاص لتوفير موارد إضافية لتحقيق التنمية المستدامة."

أضاف: "منتدى هذا العام هو الأول الذي يلتئم خلال عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك في وقت تحاول فيه الحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم احتواء أزمة كوفيد-19 والتعافي منها. وفي عام 2020، كان التقرير العربي للتنمية المستدامة قد أندر أن المنطقة بعيدة عن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك منذ ما قبل الجائحة."

الإبراهيم

بدوره، اعتبر الإبراهيم بصفته رئيسا للجزء الحكومي للمنتدى العربي هذا العام، أن "تفشي جائحة كوفيد-19 فرض واقعا جديدا أجبر المنطقة العربية على التكيف مع التحديات بطريقة مرنة للحد من الأضرار الناتجة عنها"، وقال: "إن تغيرات ملحوظة حصلت على صعيد القطاع الخاص والعام وغير الربحي من خلال تبني مفاهيم جديدة في طريقة العمل، أعطت دروسا يمكن اعتمادها للاسراع في العمل على تحقيق أجندة التنمية المستدامة"، لافتا الى أن المنتدى "سيكون منصة لتوحيد الجهود من أجل التصدي للتحديات التي تفاقمت بسبب الجائحة وأثرت بشكل كبير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين ضربت الجائحة بلدانا عربية معينة أكثر من غيرها، فجميع أبعاد التنمية ستكون متضررة على مدى سنوات في جميع أنحاء المنطقة. وبالتالي فإن إزالة الحواجز الهيكلية المبينة في التقرير العربي للتنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية لدعم المنطقة في جهود التعافي من تداعيات الجائحة."

أضاف: "في المنطقة العربية، قضى جراء فيروس كورونا حوالى 80 ألف شخص. وتفاقم انعدام الأمن الغذائي ليصل إلى 52 مليون شخص. وبينما أدت إجراءات الإغلاق إلى ازدياد تعرض النساء والفتيات للعنف، ارتفعت نسبة البطالة بين الشباب والنساء إلى 23% وهي الأعلى في العالم، في حين يستحوذ أغنى 10% من السكان البالغين في المنطقة على 76% من الثروات."

محمد

بدورها، قالت محمد: "لكي ننجح في التعافي، علينا أن نلتقي جميعا على الحلول السلمية لإنهاء الصراعات حيثما وجدت، وتحسين أسس الحوكمة وتوسيع الحيز المدني في كل مكان، متخذين من خطة عام 2030 دليلا ساطعا."

وأكدت أن "الأمم المتحدة لن تألو جهدا لدعمكم في كل خطوة على هذه المسيرة. فالأمين العام من أشد المناصرين لتكون لقاحات التحصين من كوفيد-19 متاحة لكل فرد في كل مكان."

وعلى مدى ثلاثة أيام، ستعقد مجموعة متنوعة من الجلسات العامة والجلسات المتخصصة وورش العمل ضمن المحاور الرئيسية التالية:

- 1- تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من أزمة كوفيد-19.
- 2- استكشاف مختلف جوانب الاستجابة للجائحة من خلال النظر في مجموعة من المجالات المتخصصة والمواضيع ذات الأولوية والقطاعات المحددة.
- 3- المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية للتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

دشتي

وجددت دشتي دعوة الإسكوا لإيجاد حلول مبتكرة "لخفض ديون البلدان أو تجميدها وتفعيل كل آليات التعاون بين البلدان العربية"، وقالت: "ندأونا لن يصبح حقيقة من دون عمل جماعي، من دون تضامن وتكافل بين الأفراد والبلدان والمنطقة العربية وسائر مناطق العالم."

وأعلنت عن "تطوير بوابة للإحصاءات الرسمية، تيسر الوصول إلى البيانات وتداولها بين الحكومات العربية ومنظمات الأمم المتحدة"، وعن "إنشاء منصة "منارة" التي تجمع بين منصات وأدوات تفاعلية ودراسات ومؤشرات وخبرات ودورات تعليمية باللغة العربية، لتعزيز الروابط المعرفية وطنيا وإقليميا ودوليا."

ويضم المنتدى أكثر من 1,300 مشارك من بينهم ممثلون للحكومات العربية والمنظمات الإقليمية وشبكات وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات وبرلمانيون وشابات وشباب وإعلاميون. وهو الآلية الإقليمية الرئيسية المعنية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراض التقدم المحرز في المنطقة العربية على هذا المسار. وترفع الرسائل الصادرة عنه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في شهر تموز المقبل.

♦ وزارة التعليم تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة للعام 2021 (الوكالة الوطنية العراقية للأنباء)

شاركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المنتدى العربي للتنمية المستدامة للعام 2021 الذي تقيمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية.

وتضمنت مشاركة العراق بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي نبيل كاظم عبد الصاحب وعدد من أعضاء الملاك المتقدم في الوزارة التأكيد على أن رؤية العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تستند إلى أسس الشراكة الثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتمكين جميع أصحاب المصلحة، من المشاركة، في عمليات التخطيط، والتنفيذ والرقابة، وممارسة دور مناسب، لإمكاناتهم في تلك الاهداف.

وفي هذا السياق تضمنت الورقة المتعلقة بتوطين أهداف التنمية المستدامة من منظور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عددا من الأهداف الاستراتيجية منها التعليم الجيد وتوفير فرص التعلم والقضاء على الفقر ووضع البرامج الجامعية للحد من الظاهرة وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة والصناعة والابتكار والبنية التحتية.

♦ أبو الغيط يشارك في افتتاح المنتدى العربي للتنمية المستدامة (الدستور)

شارك أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، اليوم الإثنين، في افتتاح أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي يقام في إطار التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

وتعقد النسخة السابعة من هذا المنتدى افتراضياً خلال الفترة من 29 إلى 2021/3/31 برئاسة المملكة العربية السعودية.

وأفاد مصدر مسئول بالأمانة العامة في بيان، بأن أحمد أبو الغيط ألقى كلمة في افتتاح أعمال هذا المنتدى، أشار فيها إلى أن جائحة كورونا رفعت من مستوى الوعي بأهمية السياسات البيئية، وأعادت وضع خطط التنمية المستدامة على رأس أولويات الأجندة الدولية.

وقال المصدر: "إن الأمين العام أشار في كلمته بأن شعار هذه الدورة تحت عنوان (إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد- 19) يعكس مقتضيات اللحظة الراهنة، ويلخص التحديات التي نواجهها."

كما أكد أحمد أبو الغيط على أهمية التعاون متعدد الأطراف وتقاسمهم المهام والأعباء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشاد في هذا الصدد بالشراكة القائمة بين جامعة الدول العربية والاسكوا، مستعرضاً آخر مستجدات التعاون الثنائي بين الجانبين.

وأوضح المصدر بأن السيد الأمين العام شدد على أهمية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو تحد زادته جائحة كورونا تعقيداً في ظل تحويل معظم المساعدات الدولية إلى معالجة آثار جائحة كورونا.

وأوضح في ذات السياق بأنه يتعين العمل بشكل جماعي على مسارين هامين، يتعلق الأول بالدعوة إلى المضي قدماً في مسار خفض ديون البلدان الأكثر فقراً، والثاني بتكثيف العمل من أجل حث الدول والمنظمات والقطاع الخاص على توفير موارد مالية إضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مضيفاً بأن الجامعة العربية وبالشراكة مع مبادرة التمويل للأمم المتحدة للبيئة أطلقت مؤخراً تقريراً حول تعزيز التمويل المستدام والتمويل المناخي في الدول العربية.

تجدر الإشارة إلى أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يقام سنوياً بالشراكة بين جامعة الدول العربية والاسكوا لبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتبسيط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الوطن العربي.

♦ الجزائر تُحقق مؤشرات جيدة في تجسيد أهداف التنمية المستدامة (النهار)

أكد عضو مجلس الأمة، ضياء الدين بلهبري، أنّ الجزائر حققت مؤشرات جيدة في تجسيد أهداف التنمية المستدامة.

وجاء ذلك، خلال مشاركة ضياء الدين بلهبري، في المنتدى العربي للتنمية المستدامة.

وقد أكد ممثل مجلس الأمة، خلال مداخلته في النقاش، على أنّ الجزائر اعتمدت نموذجاً جديداً للنمو الاقتصادي، الغاية منه التموّج في مصاف الدول الناشئة.

بالإضافة إلى تنويع وتحويل الاقتصاد الوطني بحلول عام 2035.

وكذا تلبية احتياجات المواطن، خاصة ما تعلق منها بالعمل والسكن اللائق والصحة والتعليم.

كما أشار إلى أنّ الجزائر حققت مؤشرات جيدة في تجسيد أهداف التنمية المستدامة، تعكس إرادة الدولة لمواصلة التزامها بتعزيز وتطوير مختلف القطاعات من أجل ضمان ظروف عيش كريمة للمواطنين.

وأوضح ذات المتحدث، إنه ومن بين هذه المؤشرات: توفير التدريس الابتدائي لكل الأطفال ونسبة التعليم والتكوين والممارسة الديمقراطية.

وتعزيز دور المواطن على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

بالإضافة إلى رفع التمثيل النسوي في البرلمان، وخفض نسبة الوفيات بالنسبة للأمهات والأطفال، وكذا الحد من معدلات الفقر.

هذا وحمل المنتدى شعار “إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد 19”.

ويشكّل المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 فرصة للاستعراض وتقييم أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.

وركّز المنتدى العربي على السياسات والإجراءات المطلوبة لتسريع عملية التعافي وإحراز تقدم حقيقي نحو أهداف التنمية المستدامة.

◆ تقييم الخطط والسياسات الإنمائية ومدى اتساقها مع خطة 2030 (المساء)

يشارك مجلس الأمة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد-19"، المنعقد ما بين 29 و31 مارس الجاري، وذلك بواسطة تقنية التحاضر المرئي عن بعد، حسبما أفاد به، أمس، بيان للغرفة العليا للبرلمان.

وأوضح البيان أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021، الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع كل من جامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، "يشكل فرصة للاستعراض وتقييم أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، والمناهج العملية المتبعة ومدى اتساق الخطط والسياسات الإنمائية مع خطة 2030."

وركز المنتدى العربي -حسب ذات البيان- على "السياسات والإجراءات المطلوبة لتسريع عملية التعافي وإحراز تقدم حقيقي نحو أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المشمولة باستعراض هذا العام، فالمنتدى العربي للتنمية المستدامة هو أيضا المنبر الرئيسي للدعوة إلى تنفيذ خطة عام 2030 بوصفها خارطة طريق للتعافي من آثار الجائحة وتحقيق التنمية المستدامة."

ويتضمن جدول أعمال المنتدى عديد المواضيع من بينها "إعادة التفكير في التنمية المستدامة في ظل الهشاشة والصراع، دور البرلمانات في الاستجابة للأزمات والتدقيق في حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، علاوة على "الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في سياق الجائحة: الآثار على المنطقة العربية،" "توطين خطة 2030 وإقامة الشركات بين أصحاب مصلحة متعددين: طرق تنفيذ الخطة في البلدان المتضررة من الصراع"، "حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: الأولويات والفرص والدروس المستفادة من الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العلمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية."

للإشارة فإن مجلس الأمة ممثل في هذا اللقاء بالسيد ضياء الدين بلهبري الذي أكد خلال مداخلته في النقاش أن الجزائر "اعتمدت نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، الغاية منه التمتع في مصاف الدول الناشئة وتنويع وتحويل الاقتصاد الوطني بحلول عام 2035"، مشيرا إلى أن هذا النموذج "يضع في نفس الوقت مسألة تلبية احتياجات المواطن في المقدمة، خاصة ما تعلق منها بالعمل والسكن اللائق والصحة والتعليم". كما أشار في ذات السياق، إلى أن الجزائر "حققت مؤشرات جيدة في تجسيد أهداف التنمية المستدامة، تعكس إرادة الدولة لمواصلة التزامها بتعزيز وتطوير مختلف القطاعات من أجل ضمان ظروف عيش كريمة للمواطنين.

ومن بين هذه المؤشرات، "توفير التدريس الابتدائي لكل الأطفال ونسبة التعليم والتكوين والممارسة الديمقراطية، تعزيز دور المواطن على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا رفع التمثيل النسوي في البرلمان وخفض نسبة الوفيات بالنسبة للأمهات والأطفال إلى جانب الحد من معدلات الفقر".

◆ وكيل الاقتصاد الوطني تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 (أخبار الخليج)

شاركت آمنة أحمد الرميحي وكيل الوزارة للاقتصاد الوطني بوزارة المالية والاقتصاد الوطني في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 حول "التعافي من جائحة كورونا (كوفيد-19)"، والذي دعت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة، بحضور الدكتورة رولا دشتي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبمشاركة عدد من الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بالتنمية والتخطيط الاقتصادي ومتابعة تنفيذ خطة 2030 .

واستعرضت في الكلمة التي ألقته في المنتدى أهم الخطوات التي قامت بها مملكة البحرين في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجائحة في ظل جهود تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، إلى الاستجابة المالية الفورية التي اتخذتها مملكة البحرين وفقاً للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى لتوحيد الجهود الوطنية لمواجهة انعكاسات فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومتابعة لأوامر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله؛ حيث تم إطلاق حزمة مالية واقتصادية في مارس 2020 تجاوزت قيمتها حتى الآن 4.5 مليار دينار بحريني، أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين. وتم وضع مبادرات الحزمة بناءً على 3 أهداف رئيسية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهي المحافظة على المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وإسناد الأفراد والقطاعات المتضررة عبر توفير السيولة اللازمة، ووضع البحرين بالموقع الأنسب للاستفادة من التعافي الاقتصادي.

وتضمنت الحزمة مبادرة تكفل الحكومة بدفع رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص، ودفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات، كما أصدر مصرف البحرين المركزي عدد من القرارات لرفع قدرة الإقراض لدى البنوك وذلك لإعطائهم المرونة اللازمة للتعامل مع طلبات العملاء لتأجيل الأقساط أو للتمويل الإضافي، بالإضافة إلى ذلك تم مضاعفة حجم صندوق السيولة بقيمة 100 مليون دينار ليصل إلى 200 مليون دينار لدعم القطاع الخاص، كما تمت إعادة توجيه برامج صندوق العمل "تمكين" لدعم الشركات المتأثرة من تداعيات الفيروس. إلى جانب ذلك، تم دعم الأفراد والشركات بإعفاءها أو تخفيضها من عدد من الرسوم المستحقة عليها، منوهة بأن مملكة البحرين حرصت على تسخير التكنولوجيا الحديثة في مختلف الخدمات المالية والقطاعات الاقتصادية لتعزيز جودة الخدمات ودعم كفاءتها .

وأضافت آمنة الرميحي أن بوادر التعافي الاقتصادي بدأت بالظهور مع حلول عام 2021 بما يدعم الأهداف والتطلعات المنشودة ويصب في صالح الاقتصاد الوطني، مشيرةً إلى أهمية المواصلة بعزم في التقدم نحو التعافي الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على التطلعات المنشودة لتكون الاقتصادات العربية أكثر قوةً واستقراراً.

كما تم خلال المنتدى حث الدول على ضرورة توحيد الجهود نحو التعافي الاقتصادي التام بما يصب في صالح الجميع، إضافةً إلى استعراض تجارب وخبرات الدول العربية في دعم النمو الاقتصادي والتغلب على التحديات.

♦ وكيل الاقتصاد الوطني: بوانر تعافي الاقتصاد البحريني من كورونا بدأت بالظهور (الوطن)

شاركت آمنة أحمد الرميحي وكيل الوزارة للاقتصاد الوطني بوزارة المالية والاقتصاد الوطني في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 حول "التعافي من جائحة كورونا (كوفيد-19)"، والذي دعت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة، بحضور الدكتورة رولا دشتي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبمشاركة عدد من الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بالتنمية والتخطيط الاقتصادي ومتابعة تنفيذ خطة 2030.

وأشارت الرميحي خلال الكلمة التي ألقته حول "أهم الخطوات التي قامت بها مملكة البحرين في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجائحة في ظل جهود تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، إلى الاستجابة المالية الفورية التي اتخذتها مملكة البحرين وفقاً للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه لتوحيد الجهود الوطنية لمواجهة انعكاسات فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومتابعة لأوامر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله؛ حيث تم إطلاق حزمة مالية واقتصادية في مارس 2020 تجاوزت قيمتها حتى الآن 4.5 مليار دينار بحريني، أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين. وتم وضع مبادرات الحزمة بناءً على 3 أهداف رئيسية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهي المحافظة على المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وإسناد الأفراد والقطاعات المتضررة عبر توفير السيولة اللازمة، ووضع البحرين بالموقع الأنسب للاستفادة من التعافي الاقتصادي.

وتضمنت الحزمة مبادرة تكفل الحكومة بدفع رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص، ودفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات، كما أصدر مصرف البحرين المركزي عدد من القرارات لرفع قدرة الإقراض لدى البنوك وذلك لإعطائهم المرونة اللازمة للتعامل مع طلبات العملاء لتأجيل الأقساط أو للتمويل الإضافي، بالإضافة إلى ذلك تم مضاعفة حجم صندوق السيولة بقيمة 100 مليون دينار ليصل إلى 200 مليون دينار لدعم القطاع الخاص، كما تمت إعادة توجيه برامج صندوق العمل "تمكين" لدعم الشركات المتأثرة من تداعيات الفيروس. إلى جانب ذلك، تم دعم الأفراد والشركات بإعفاءها أو تخفيضها من عدد من الرسوم المستحقة عليها، منوهة بأن مملكة البحرين حرصت على تسخير التكنولوجيا الحديثة في مختلف الخدمات المالية والقطاعات الاقتصادية لتعزيز جودة الخدمات ودعم كفاءتها.

وأضافت الرميحي بأن بوانر التعافي الاقتصادي بدأت بالظهور مع حلول عام 2021 بما يدعم الأهداف والتطلعات المنشودة ويصب في صالح الاقتصاد الوطني، مشيرة إلى أهمية المواصلة بعزم في التقدم نحو التعافي الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على التطلعات المنشودة لتكون الاقتصادات العربية أكثر قوة واستقراراً.

كما تم خلال المنتدى حث الدول على ضرورة توحيد الجهود نحو التعافي الاقتصادي التام بما يصب في صالح الجميع، إضافة إلى استعراض تجارب وخبرات الدول العربية في دعم النمو الاقتصادي والتغلب على التحديات.

الشورى يشارك في منتدى برلماني دولي حول تسريع التعافي من آثار "كوفيد-19" (الشرق)

شارك مجلس الشورى اليوم، في منتدى برلماني بعنوان "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد"، عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي .

تركزت المناقشات خلال المنتدى، على السياسات والإجراءات المطلوبة لتسريع عملية التعافي من آثار جائحة "كوفيد-19" وإحراز تقدم حقيقي يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

مثل مجلس الشورى في هذا المنتدى سعادة الدكتورة هند بنت عبدالرحمن المفتاح، عضو المجلس .

◆ السلطنة تشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة (عمان)

يشارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة والذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالأمم المتحدة، تحت شعار “إسراع العمل نحو خطة عام 2030 -ما بعد كوفيد19-“؛ وذلك خلال الفترة (29-31) مارس 2021م والمنطلق من العاصمة اللبنانية بيروت عبر تقنية الاتصال المرئي ، بمشاركة دولية واسعة ومتنوّعة من مختلف الجهات الفاعلة في التنمية، من الأوساط الحكومية والبرلمانية والأكاديمية، وشركات القطاع الخاص، والهيئات الحكومية الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني والشباب.

وتأتي مشاركة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في المنتدى من خلال تقديم ورقة عمل تتناول دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ضوء ما تتمتع به تلك الأجهزة من دور محوري في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، فضلاً عن تسليط الضوء على النتائج الرئيسية المستخلصة من عمليات تدقيق الجاهزية التي نفذتها بعض أجهزة الرقابة والمحاسبة بالدول العربية.

ويتضمن جدول أعمال المنتدى خلال أيام انعقاده عدة محاور رئيسية تتناول تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من أزمة كوفيد19، ومناقشة المجالات المتخصصة وذات الأولوية، بالإضافة إلى الجلسات الحوارية التي تستعرض مسار التنمية المستدامة، وتأثير جائحة (كوفيد 19) على تحقيق أهدافها وخاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك تعزيز النظم الصحية في المنطقة العربية، إلى جانب مناقشة الطرق الفعالة للتصدي للجائحة التي أصبحت أحد معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة والذي تنظمه في كل عام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في البلدان العربية؛ هو محفل لاستعراض أولويات التنمية المستدامة على نطاق المنطقة العربية، ومناقشة التقدم المحرز، واستعراض تجارب البلدان، والتوصل إلى موقف يصل عبره صوت المنطقة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، ويتوخى المنتدى نهج الشمول والمشاركة في متابعة خطة عام 2030 واستعراض التقدم في تنفيذها.

♦ الأزمة الاقتصادية تهدد بـ«تعتيم» لبنان و«برى» يحذر من مصير «تيتانيك» (المصري اليوم)

وافق البرلمان اللبناني، الاثنين، على قرض بقيمة 200 مليون دولار يخصص لصالح واردات الوقود اللازمة لتوليد الكهرباء في مسعى لحل الأزمة المتفاقمة التي يعاني منها قطاع توليد الكهرباء نتيجة حالة الجمود السياسي في البلاد، وانهيار قيمة الليرة.

ونقلت الوكالة الوطنية للإعلام عن رئيس البرلمان نبيه برى قوله: «حسنا فعلت اللجان المشتركة بإعطاء سلفة الكهرباء، لأننا أمام تعتيم البلد نهائياً»، وأضاف: «بين أن يقول الناس إن المجلس النيابي عتّم البلد أو أعطى السلفة، فالخيار الأول أكثر مرارة من الثاني»، وحذّر من أنّ «البلد كله بخطر إذا لم تتألف حكومة، وسنغرق كسفينة تيتانيك من دون استثناء»، وفي الوقت نفسه، أعلن مرفق كهرباء البلاد أن محطة كهرباء معمل الزهراني توقفت بالكامل بعد نفاد الوقود، وأوضح أنه حدث تأخير في تفريغ شحنة وصلت البلاد نتيجة مشكلات تتعلق بأسلوب اختبار المازوت، بين مؤسسة كهرباء لبنان ومديرية النفط في وزارة الطاقة، وذكر المرفق أنّه «كان من المفترض وصول ناقلة بحرية أخرى محملة بمادة الغاز، قادمة من الكويت، يوم الجمعة الماضي»، لكنّها تأخرت بسبب أزمة السفينة الجانحة في قناة السويس. ويعتبر معمل الزهراني في جنوب لبنان واحداً من 4 محطات توليد كهرباء رئيسية في لبنان.

ويفتقر لبنان، الذي يواجه أزمة مالية طاحنة نتيجة تراكم الديون، لطاقة توليد كهرباء كافية لذلك تواجه المنازل والشركات انقطاعات في التيار الكهربائي لعدة ساعات يومياً، كما أن محطات توليد الطاقة في البلاد متداعية منذ 3 عقود، وعلى وقع شح السيولة بالدولار، باتت البلاد تواجه صعوبات في توفير الأموال اللازمة لاستيراد الوقود، ولم يقرّ لبنان موازنة 2021، ويُعد قطاع الكهرباء الأسوأ بين مرافق البنى التحتية المتداعية، وكبد خزينة الدولة 40 مليار دولار منذ انتهاء الحرب الأهلية خلال الفترة من (1975-1990)، ويشكل إصلاح القطاع شرطاً رئيسياً يطالب به المجتمع الدولي لتقديم المساعدة للبنان.

وكان وزير الطاقة بحكومة تصريف الأعمال، ريمون غجر، حذر، في 11 مارس الماضي، من أن لبنان قد يتجه إلى «العتمة الشاملة» نهاية الشهر الحالي ما لم يتم توفير المال اللازم لشراء الوقود لتشغيل المعامل.

وفشلت القوى السياسية منذ انفجار مرفأ بيروت المروع في تشكيل حكومة جراء انقسامات وخلاف على الحصص الوزارية، وتصاعدت حدة الخلافات بين رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، والرئيس اللبناني ميشال عون على تشكيل حكومة جديدة منذ شهور مما يبدد الآمال في وقف الانهيار المالي، وكان التيار الوطني الحر، أكبر كتلة مسيحية في لبنان، حذر الحريري من تهميش الرئيس عون وكتل نيابية أخرى في مفاوضات تشكيل الحكومة، فيما أكد الحريري أن التيار الوطني الحر يحاول إملاء من يشغل مقاعد مجلس الوزراء حتى يكون له حق النقض (الفيتو) على القرارات الحكومية، وقال «تيار المستقبل»، بزعامة الحريري، إن أولويته مازالت تشكيل حكومة من اختصاصيين لا ينتمون إلى أحزاب لوقف الانهيار المالي.

وتم تكليف الحريري، في أكتوبر الماضي، لتشكيل حكومة بعد استقالة حكومة حسان دياب في أعقاب انفجار مرفأ بيروت الذي أسفر عن مقتل 200 وألحق أضراراً كبيرة من المدينة.

وفاقم الاضطراب السياسي من الأزمة الاقتصادية ومعاناة المواطن، فتدهور العملة يتواصل، ويوجد 3 أسعار للصرف في لبنان مقابل الدولار، وهو سعر مصرف لبنان الرسمي المقدر بـ1507 للدولار، والبنوك اللبنانية بسعر 3900 للدولار للتجار، و14500 للدولار في السوق السوداء، وارتفع معدل الفقراء في لبنان خلال 2020 إلى 55%، وتزايد معدل الذين يعانون الفقر المدقع بثلاثة أضعاف، من 8% إلى 23%، وفقاً لتقرير لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا «الإسكوا»، فيما بلغت احتياطات النقد الأجنبي اللبناني نحو 18.11 مليار دولار، حتى فبراير الماضي.

♦ منتدى يتعرف على تجربة المغرب في صد كورونا (هسبريس)

تم خلال فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، الاثنين في بيروت، استعراض جوانب من التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار جائحة كورونا.

وبهذه المناسبة، أبرز امحمد كرين، سفير المغرب بلبنان، أن المملكة المغربية، نهجت تحت قيادة الملك محمد السادس، “استراتيجية ارتكزت على جملة من التدابير الاستباقية على مختلف الأصعدة”، موضحا أنه على المستوى الصحي، “اعتمدت المملكة استراتيجية فعالة جعلتها من السباقين إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية، ومكنتها من الانخراط في حملة تلقيح مجانية وواسعة النطاق، بواتها مكانة بين الدول العشر الأوائل عالميا في هذا الباب”.

وأضاف أن حملة التطعيم تهدف إلى تحقيق معدل تغطية لا يقل عن 80 بالمائة، أي حوالي 25 مليون شخص، لضمان المناعة الجماعية، بناء على مبادئ المجانية والشفافية والتضامن والتطوع.

كما تطرق الدبلوماسي المغربي لإحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا، قصد دعم النظام الصحي والتخفيف من آثاره على الأسر والمقاولات، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة والفئات العاملة في القطاع غير المهيكل، مذكرا بأنه تم رصد مبلغ 10 مليارات درهم عند إنشاء الصندوق، لتتجاوز اعتماداته، بفضل التبرعات الطوعية للأشخاص الذاتيين والمعنويين، وكذا عدد من المؤسسات العمومية والخاصة، 33 مليار درهم.

أما على المستوى الاقتصادي، فأشار السفير المغربي إلى أن الحكومة اعتمدت خطة للإنعاش تمتد إلى متم 2021، وتشمل تدابير استعجالية لدعم المقاولات، منها تسهيل الولوج إلى التمويلات البنكية، وتعزيز آليات الضمان، والتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية على التوازنات الماكرو-اقتصادية الكبرى، والحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي مع تحفيز الاستثمار الخاص النوعي، لا سيما من خلال برنامج “التميز التكنولوجي” الذي يهدف إلى تمويل 30 بالمائة من تكلفة الاستثمار المخصص لإنتاج المعدات المستخدمة في مكافحة فيروس كورونا.

كما ذكر المتحدث بإحداث “صندوق محمد السادس للاستثمار” الذي ساهم في رفع الاستثمار العام في موازنة 2021 إلى مستوى غير مسبوق قدره 230 مليار درهم، مؤكدا أن التدابير التي اتخذتها السلطات المغربية على المدى المتوسط، “تندرج في إطار خطة للإقلاع الاقتصادي، بينما تتواصل على المدى البعيد الجهود من أجل جعل المغرب منصة صناعية خالية من الكربون”.

وبخصوص الشق الاجتماعي، قال كرين إن المملكة المغربية انكبت على مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية، لا سيما من أجل تعميم التغطية الصحية الأساسية، وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية، وتحسين

منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، مسجلا أن المساعدات العمومية للمتضررين من الجائحة “خفت بشكل ملحوظ من آثار الحجر الصحي على مستويات معيشة الأسر المغربية، حيث انخفض معدل الفقر وفق تقديرات رسمية بمقدار 9 نقاط مئوية على المستوى الوطني، كما تقلصت الهشاشة بمقدار 8 نقاط والفوارق الاجتماعية بمقدار 6 نقاط بعد تقديم هذه المساعدات”.

و خلص الدبلوماسي المغربي إلى أن المملكة المغربية “ظلت في سياق الجائحة متشبثة بروح التضامن في إطار التعاون جنوب-جنوب، التي تجسدت عمليا في سياق أزمة كوفيد في المبادرة العملية التي أطلقها جلالة الملك متمثلة في الجسر الجوي الذي أقامته المملكة المغربية نحو حوالي 20 دولة أفريقية، لنقل مساعدات دوائية وطبية من أجل مساعدتها للتصدي لجائحة كوفيد-19.”

يذكر أن المنتدى ينظم هذا العام تحت عنوان “إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد”، ويتناول على مدى ثلاثة أيام محاور عدة، أبرزها “تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من أزمة كوفيد-19”، و”المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية.”

ويصدر عن المنتدى تقرير يتضمن أهم الرسائل المنبثقة عن الحوار الإقليمي حول الفرص والتحديات في تنفيذ خطة عام 2030، ويرصد التقدم في تحقيق أولويات التنمية المستدامة.

♦ أبو الغيط: كورونا أعاد وضع خطط التنمية المستدامة على رأس أولويات الأجندة الدولية (الشروق)

شارك أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، في افتتاح أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي يقام افتراضياً في إطار التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

وأفاد مصدر مسئول بالأمانة العامة- في بيان اليوم الاثنين- بأن أبو الغيط ألقى كلمة خلال افتتاح أعمال المنتدى في نسخته السابعة برئاسة السعودية، أشار فيها إلى أن جائحة فيروس كورونا المستجد رفعت من مستوى الوعي بأهمية السياسات البيئية، وأعادت وضع خطط التنمية المستدامة على رأس أولويات الأجندة الدولية.

وقال المصدر إن الأمين العام أوضح، في كلمته، أن شعار هذه الدورة هو (إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد (كوفيد-19)، يعكس مقتضيات اللحظة الراهنة، ويلخص التحديات التي نواجهها، مؤكداً أهمية التعاون متعدد الأطراف وتقاسم المهام والأعباء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشاد، في هذا الصدد، بالشراكة القائمة بين جامعة الدول العربية والاسكوا، مستعرضاً آخر مستجدات التعاون الثنائي بين الجانبين، وشدد على أهمية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو تحد زادتته جائحة كورونا تعقيداً في ظل تحويل معظم المساعدات الدولية إلى معالجة آثار كورونا.

وأضاف أنه يتعين العمل بشكل جماعي على مسارين مهمين يتعلق الأول بالدعوة إلى المضي قدماً في مسار خفض ديون البلدان الأكثر فقراً، والثاني بتكثيف العمل من أجل حث الدول والمنظمات والقطاع الخاص على توفير موارد مالية إضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، منوهاً بأن الجامعة العربية وبالشراكة مع مبادرة التمويل للأمم المتحدة للبيئة أطلقت مؤخراً تقريراً حول تعزيز التمويل المستدام والتمويل المناخي في الدول العربية.

تجدر الإشارة إلى أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يقام سنوياً بالشراكة بين جامعة الدول العربية والاسكوا، لبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتبسيط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الوطن العربي.

♦ بمشاركة المغرب.. انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة (هبة بريس)

بدأت اليوم الاثنين، عبر تقنية التواصل المرئي، فعاليات المنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة (2021) الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، بمشاركة المغرب.

ويعرف المنتدى مشاركة ممثلين من مستوى رفيع عن الحكومات العربية من وزراء وكبار المسؤولين وخبراء في مجال التخطيط، ومسؤولين وخبراء في مجال التنمية والبيئة والتشغيل والموارد الطبيعية والبيانات والإحصاءات والتمويل والتكنولوجيا، وممثلين عن المنظمات الحكومية الإقليمية وشبكات ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في المنطقة العربية ومؤسسات ومعاهد أكاديمية متخصصة.

وينظم المنتدى هذا العام تحت عنوان “إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد”، ويتناول على مدى ثلاثة أيام عدة محاور أبرزها “تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من أزمة كوفيد-19” و “المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية.”

وفي هذا الصدد، سيتم استعراض جوانب التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار جائحة كورونا وتجاوزها، من خلال عروض ومداخلات لمسؤولين وخبراء وأكاديميين مغاربة.

وسيخصص المنتدى لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية واستعراض التقدم المحرز إقليمياً.

وسيقوم المشاركون في المنتدى بإجراء تقييم للتقدم الإقليمي في تنفيذ خطة عام 2030، واستعراض أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، مع أخذ آثار جائحة كوفيد-19 في الاعتبار.

وفضلاً عن ذلك سيتم إجراء مناقشة رفيعة المستوى بشأن سُبُل المضي قدماً حتى عام 2030 والتعافي من الجائحة، وسيسلط هذا المحور الضوء على عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي.

والمنتدى العربي للتنمية المستدامة وثيق الصلة بالمستوى العالمي، فهو يمثل، بما يتوصل إليه من نتائج، صوت المنطقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ويصدر عن المنتدى تقرير يتضمن أهم الرسائل المنبثقة عن الحوار الإقليمي حول الفرص والتحديات في تنفيذ خطة عام 2030، ويرصد التقدم في تحقيق أولويات التنمية المستدامة.

♦ أبو الغيط يشارك في افتتاح فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة (اليوم السابع)

شارك أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية في افتتاح أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي يقام في إطار التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وتعدّد النسخة السابعة من هذا المنتدى افتراضياً خلال الفترة من 29 إلى 2021/3/31 برئاسة المملكة العربية السعودية.

وأفاد مصدر مسؤول بالأمانة العامة بأن أحمد أبو الغيط ألقى كلمة في افتتاح أعمال هذا المنتدى، أشار فيها إلى أن جائحة كورونا رفعت من مستوى الوعي بأهمية السياسات البيئية، وأعادت وضع خطط التنمية المستدامة على رأس أولويات الأجندة الدولية.

وقال المصدر إن الأمين العام أشار في كلمته بأن شعار هذه الدورة تحت عنوان "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد 19" يعكس مقتضيات اللحظة الراهنة، ويلخص التحديات التي نواجهها.

كما أكد أحمد الغيط على أهمية التعاون متعدد الأطراف وتقاسم المهام والأعباء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشاد في هذا الصدد بالشراكة القائمة بين جامعة الدول العربية والاسكوا، مستعرضاً آخر مستجدات التعاون الثنائي بين الجانبين.

وأوضح المصدر بأن الأمين العام شدد على أهمية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو تحد زادت جائحة كورونا تعقيداً في ظل تحويل معظم المساعدات الدولية إلى معالجة آثار جائحة كورونا.

وأوضح في ذات السياق بأنه يتعين العمل بشكل جماعي على مسارين هامين يتعلق الأول بالدعوة إلى المضي قدماً في مسار خفض ديون البلدان الأكثر فقراً، والثاني بتكثيف العمل من أجل حث الدول والمنظمات والقطاع الخاص على توفير موارد مالية إضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مضيفاً بأن الجامعة العربية وبالشراكة مع مبادرة التمويل للأمم المتحدة للبيئة أطلقت مؤخراً تقريراً حول تعزيز التمويل المستدام والتمويل المناخي في الدول العربية.

تجدر الإشارة إلى أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يقام سنوياً بالشراكة بين جامعة الدول العربية والاسكوا لبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتسلط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الوطن العربي.

♦ وزيرة التخطيط: التوطين المحلي لأهداف التنمية المستدامة من أوليات الدولة (اليوم السابع)

شاركت هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بأعمال الجلسة الافتتاحية، بالمنتدى العربي للتنمية المستدامة بعنوان "إسراع العمل نحو خطة عمل 2030 ما بعد كوفيد"، والذي تعقده الجمهورية اللبنانية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال الفترة من 29 إلى 31 مارس 2021.

وقالت هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية خلال كلمتها أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يمثل منصة إقليمية تفاعلية للحوار وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول العربية الشقيقة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مضيفه أنه يعد فرصة لتجديد الالتزام بتنفيذ الأجندة الأممية لعام 2030 على المستويين العربي والدولي.

وأضافت السعيد أن العالم أجمع وفي القلب منه المنطقة العربية تمر بمرحلة غير مسبوقة من التحديات في ظل تفشي جائحة كورونا، والتي تجاوزت حدتها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة الأزمت السابقة، فقد نتج عن الجائحة معاناة اغلب دول العالم، وأثرت تداعياتها سلباً في جهود كافة دول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وتابعت السعيد أن المنطقة العربية لم تكن بمعزل عن تلك التحديات، فوفقاً دراسة حديثة للاسكوا تسببت الجائحة في تكبد المنطقة العربية لخسائر تقارب 140 مليار دولار خلال عام 2020.

وقالت السعيد أن أزمة كوفيد ١٩ فرضت على دول العالم كافة سرعة التحرك لمواجهة الجائحة والتعافي من تداعياتها، وفرضت عليها كذلك مضاعفة الجهود للاستمرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لافتة إلى تحرك الدولة المصرية سريعاً باتخاذ سياسات استباقية اعتمدت على خطة واضحة ومدروسة تستهدف كافة الفئات والقطاعات المتضررة من أجل التخفيف من آثار الجائحة بما يشمل تطبيق سياسات نقدية ومالية تحفيزية لدعم هذه الفئات والقطاعات.

وتابعت السعيد أن الجهود التنموية التي نفذتها مصر بنجاح في السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ساهمت في تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وقدرته على الصمود في مواجهة الازمة.

وأوضحت هالة السعيد أن مصر عملت على ترتيب أولوياتها في ظل الجائحة، بالتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة المخصصات لقطاعي الصحة والتعليم، وإيلاء الاهتمام بالقطاعات التي تتسم بالمرونة والقدرة على التعافي السريع وكذلك القطاعات الواعدة التي تمثل ركيزة أساسية لدفع النمو الشامل والمستدام، كقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعة التحويلية، والزراعة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن القيام بدمج القطاع غير الرسمي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم البنية التحتية للرقمنة في إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي، والتوسع في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة .

وفي إطار إعادة ترتيب الأولويات أشارت السعيد إلي تبني الحكومة المصرية استراتيجية وطنية للانتقال للاقتصاد الأخضر، بالعمل على تحقيق 30% من المشروعات الاستثمارية بخطط الدولة لمفاهيم الاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر لترتفع النسبة لتصبح 50% في السنوات الثلاث القادمة .

ولفتت السعيد إلي توطين التنمية أو "التوطين المحلي لأهداف التنمية المستدامة"، والذي يأتي ضمن أولويات اهتمام الدولة المصرية وذلك بهدف تحقيق مفهوم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، كأحد الركائز الأساسية لرؤية مصر 2030، بما يهدف لتعزيز الاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات والأقاليم المصرية، وتوجيه الاستثمارات في إطار الخطة العامة للدولة بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، من خلال تبني معادلة تمويلية في توزيع الاستثمارات وتنفيذ المشروعات التنموية بالتركيز على المحافظات التي لديها فجوات تنموية أكبر وفقاً لفكرة الاستهداف، مضيفه أن الوزارة بصدد إطلاق تقارير عن توطين أهداف التنمية المستدامة لجميع المحافظات المصرية ومؤشرات لقياس تنافسياتها.

وأشارت السعيد إلي إطلاق مصر للمشروع القومي لتنمية الريف المصري "حياة كريمة"، والذي يستهدف 375 قرية وأسهم في التخفيف من حدة تأثيرات فيروس كورونا على حياة 4.5 مليون مواطن، مما ساعد في خفض معدلات الفقر في بعض القرى بنسبة 14 نقطة مئوية، وتحسن معدل إتاحة الخدمات الأساسية بحوالي 50 نقطة مئوية في بعض القرى، ورفع كفاءة 12 ألف منزل، متابعه أنه استكمالاً للنجاح المحقق في المرحلة الأولى تم إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة في إطار المشروع القومي لتنمية الريف المصري، والذي يمتد لثلاثة اعوام تستهدف كل قرى الريف المصري بعدد 4500 قرية يعيش بها نصف سكان مصر 50 مليون مواطن، ليتم تحويلها إلى تجمعات ريفية مُستدامة تتوافر بها كافة الاحتياجات التنموية خلال ثلاث سنوات وبتكلفة إجمالية تتخطى 500 مليار جنيه .

كما لفتت السعيد إلي أن كل تلك الإجراءات ساهمت في إدراج الأمم المتحدة لمبادرة "حياة كريمة" ضمن أفضل الممارسات الدولية، وذلك لكونها محددة وقابلة للتحقق ولها نطاق زمني، وقابلة للقياس، وتتلاقى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأممية.

وأكدت هالة السعيد علي الأهمية التي توليها مصر لدور المراجعة الوطنية الطوعية في دعم جهود الدول وتبادل الخبرات والتجارب وتشجيع المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، متابعه أن المشاركة الطوعية للدول في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي يُعقد في نيويورك أصبحت فرصة جيدة للدول العربية لاستعراض مدى التقدم المتحقق على المستوى الوطني لإنجاز تلك الأهداف، ولإجراء ما يمكن وصفه بالتقييم الذاتي لجهودها، وبما يمثل تأكيداً من الدول على التزامها بالسير قدماً لتحقيق هذه الأهداف.

كما أوضحت هالة السعيد أنه بالتوازي لجهود مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، فإن مصر تحرص دائماً على المشاركة والتفاعل مع الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة سواء في الإطار

الوطني أو العربي أو الدولي، لافتة إلى قيام مصر بتقديم مراجعة وطنية طوعية مرتين في عامي 2016 و 2018، مؤكدة أن مصر تعتزم تقديم تقريرها الثالث هذا العام.

وتابعت السعيد أن الوزارة قامت بطرح النسخة الأولى من التقرير على متخذي القرار ممثلين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية تمهيداً للعرض على المجتمع الدولي، مؤكدة حرص مصر على الموضوعية والشفافية في عملية إعداد التقرير.

وتابعت السعيد أن مصر تعتزم كذلك تنظيم فاعليات جانبية تتناول قضايا تنموية محددة حول توطيد التنمية، والتعافي الأخضر، وكذلك تمويل التنمية، وذلك بالتزامن مع إطلاق التقرير الطوعي خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، متابعه أن مشاركة الدول العربية الشقيقة في هذه الفاعليات فرصة جيدة.

وأوضحت السعيد أن مصر ستقدم تقريراً وطنياً عن "التمويل من أجل التنمية"، وهو التقرير الأول من نوعه على المستوى الوطني، ويعد التقرير جزءاً من مشروع يهدف لدراسة حالة تمويل التنمية في الدول العربية بهدف إيجاد آلية مستدامة للتمويل في المستقبل، وقد تم اختيار جمهورية مصر العربية كالدولة الأولى في هذا المشروع.

وتابعت السعيد أن التقرير يتبع نهجاً تشاركياً حيث تساهم فيه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية كممثل للدولة المصرية وداعم لعملية صياغة التقرير فيما يخص الإمداد بالبيانات والتحليل والمراجعة، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية والاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي،

◆ انطلاق المنتدى العربي للتنمية المستدامة بمشاركة المغرب (الصباح)

بدأت اليوم الاثنين، عبر تقنية التواصل المرئي، فعاليات المنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة (2021) الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، بمشاركة المغرب.

ويعرف المنتدى مشاركة ممثلين من مستوى رفيع عن الحكومات العربية من وزراء وكبار المسؤولين وخبراء في مجال التخطيط، ومسؤولين وخبراء في مجال التنمية والبيئة والتشغيل والموارد الطبيعية والبيانات والإحصاءات والتمويل والتكنولوجيا، وممثلين عن المنظمات الحكومية الإقليمية وشبكات ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في المنطقة العربية ومؤسسات ومعاهد أكاديمية متخصصة.

وينظم المنتدى هذا العام تحت عنوان “إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد”، ويتناول على مدى ثلاثة أيام عدة محاور أبرزها “تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من أزمة كوفيد-19” و “المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية”.

وفي هذا الصدد، سيتم استعراض جوانب التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار جائحة كورونا وتجاوزها، من خلال عروض ومداخلات لمسؤولين وخبراء وأكاديميين مغاربة.

وسيخصص المنتدى لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية واستعراض التقدم المحرز إقليمياً.

وسيقيم المشاركون في المنتدى بإجراء تقييم للتقدم الإقليمي في تنفيذ خطة عام 2030، واستعراض أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، مع أخذ آثار جائحة كوفيد-19 في الاعتبار.

♦ «التخطيط»: إطلاق تقارير عن توطين أهداف التنمية المستدامة بالمحافظات بالبلدي (بالبلدي)

شاركت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بأعمال الجلسة الافتتاحية بالمنتدى العربي للتنمية المستدامة بعنوان "إسراع العمل نحو خطة عمل 2030 ما بعد كوفيد"، والذي تعقده الجمهورية اللبنانية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال الفترة من 29 إلى 31 مارس 2021.

وقالت الدكتورة هالة السعيد، إن المنتدى العربي للتنمية المستدامة يمثل منصة إقليمية تفاعلية للحوار وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول العربية الشقيقة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مضيفه أنه يعد فرصة لتجديد الالتزام بتنفيذ الأجندة الأممية لعام 2030 على المستويين العربي والدولي. وأضافت أن العالم أجمع وفي القلب منه المنطقة العربية تمر بمرحلة غير مسبقة من التحديات في ظل تفشي جائحة كورونا، والتي تجاوزت حدتها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة الأزمان السابقة، فقد نتج عن الجائحة معاناة أغلب دول العالم، وأثرت تداعياتها سلبيًا في جهود كافة دول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وتابعت السعيد أن المنطقة العربية لم تكن بمعزل عن تلك التحديات، فوفقًا دراسة حديثة للإسكوا تسببت الجائحة في تكبد المنطقة العربية لخسائر تقارب 140 مليار دولار خلال عام 2020.

وقالت السعيد إن أزمة فيروس كورونا فرضت على دول العالم كافة سرعة التحرك لمواجهة الجائحة والتعافي من تداعياتها، وفرضت عليها كذلك مضاعفة الجهود للاستمرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لافتة إلى تحرك الدولة المصرية سريعًا باتخاذ سياسات استباقية اعتمدت على خطة واضحة ومدروسة تستهدف كافة الفئات والقطاعات المتضررة من أجل التخفيف من آثار الجائحة بما يشمل تطبيق سياسات نقدية ومالية تحفيزية لدعم هذه الفئات والقطاعات.

وتابعت أن الجهود التنموية التي نفذتها مصر بنجاح في السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ساهمت في تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وقدرته على الصمود في مواجهة الأزمة.

وأوضحت أن مصر عملت على ترتيب أولوياتها في ظل الجائحة، بالتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة المخصصات لقطاعي الصحة والتعليم، وإيلاء الاهتمام بالقطاعات التي تتسم بالمرونة والقدرة على التعافي السريع وكذلك القطاعات الواعدة التي تمثل ركيزة أساسية لدفع النمو الشامل والمستدام، كقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعة التحويلية، والزراعة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن القيام بدمج القطاع غير الرسمي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم البنية التحتية للرقمنة في إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي، والتوسع في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

وفي إطار إعادة ترتيب الأولويات، أشارت السعيد إلى تبني الحكومة المصرية استراتيجية وطنية للانتقال للاقتصاد الأخضر، بالعمل على تحقيق 30% من المشروعات الاستثمارية بخطط الدولة لمفاهيم الاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر لترتفع النسبة لتصبح 50% في السنوات الثلاث القادمة.

ولفتت السعيد إلى توطين التنمية أو "التوطين المحلي لأهداف التنمية المستدامة"، والذي يأتي ضمن أولويات اهتمام الدولة المصرية وذلك بهدف تحقيق مفهوم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، كأحد الركائز الأساسية لرؤية مصر 2030، بما يهدف لتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات ولأقاليم المصرية، وتوجيه الاستثمارات في إطار الخطة العامة للدولة بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، من خلال تبني معادلة تمويلية في توزيع الاستثمارات وتنفيذ المشروعات التنموية بالتركيز على المحافظات التي لديها فجوات تنموية أكبر وفقاً لفكرة الاستهداف، مضيفه أن الوزارة بصدد إطلاق تقارير عن توطين أهداف التنمية المستدامة لجميع المحافظات المصرية ومؤشرات لقياس تنافسياتها.

وأشارت إلى إطلاق مصر للمشروع القومي لتنمية الريف المصري "حياة كريمة"؛ والذي يستهدف 375 قرية وأسهم في التخفيف من حدة تأثيرات فيروس كورونا على حياة 4.5 مليون مواطن، مما ساعد في خفض معدلات الفقر في بعض القرى بنسبة 14 نقطة مئوية، وتحسن معدل إتاحة الخدمات الأساسية بحوالي 50 نقطة مئوية في بعض القرى، ورفع كفاءة 12 ألف منزل، متابعة أنه استكمالاً للنجاح المحقق في المرحلة الأولى تم إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة في إطار المشروع القومي لتنمية الريف المصري، والذي يمتد لثلاثة أعوام تستهدف كل قرى الريف المصري بعدد 4500 قرية يعيش بها نصف سكان مصر 50 مليون مواطن، ليتم تحويلها إلى تجمعات ريفية مُستدامة تتوافر بها كافة الاحتياجات التنموية خلال ثلاث سنوات وبتكلفة إجمالية تتخطى 500 مليار جنيه.

كما لفتت السعيد إلى أن كل تلك الإجراءات ساهمت في إدراج الأمم المتحدة لمبادرة "حياة كريمة" ضمن أفضل الممارسات الدولية، وذلك لكونها محددة وقابلة للتحقق ولها نطاق زمني، وقابلة للقياس، وتتلاقى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأممية.

وأكدت وزيرة التخطيط الأهمية التي توليها مصر لدور المراجعة الوطنية الطوعية في دعم جهود الدول وتبادل الخبرات والتجارب وتشجيع المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، متابعة أن المشاركة الطوعية للدول في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي يُعقد في نيويورك أصبحت فرصة جيدة للدول العربية لاستعراض مدى التقدم المتحقق على المستوى الوطني لإنجاز تلك الأهداف، ولإجراء ما يمكن وصفه بالتقييم الذاتي لجهودها، وبما يمثل تأكيداً من الدول على التزامها بالسير قدماً لتحقيق هذه الأهداف.

وأوضحت أنه بالتوازي لجهود مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، فإن مصر تحرص دائماً على المشاركة والتفاعل مع الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة سواء في الإطار الوطني أو العربي أو الدولي، لافتة إلى قيام مصر بتقديم مراجعة وطنية طوعية مرتين في عامي 2016 و2018، مؤكدة أن مصر تعترم تقديم تقريرها الثالث هذا العام.

وتابعت السعيد أن الوزارة قامت بطرح النسخة الأولى من التقرير على متخذي القرار ممثلين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية تمهيداً للعرض على المجتمع الدولي، مؤكداً حرص مصر على الموضوعية والشفافية في عملية إعداد التقرير.

وتابعت أن مصر تعتزم كذلك تنظيم فاعليات جانبية تتناول قضايا تنموية محددة حول توطيد التنمية، والتعافي الأخضر، وكذلك تمويل التنمية، وذلك بالتزامن مع إطلاق التقرير الطوعي خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، متابعة أن مشاركة الدول العربية الشقيقة في هذه الفاعليات فرصة جيدة.

وأوضحت السعيد أن مصر ستقدم تقريراً وطنياً عن "التمويل من أجل التنمية"، وهو التقرير الأول من نوعه على المستوى الوطني، ويعد التقرير جزءاً من مشروع يهدف لدراسة حالة تمويل التنمية في الدول العربية بهدف إيجاد آلية مستدامة للتمويل في المستقبل، وقد تم اختيار جمهورية مصر العربية كالدولة الأولى في هذا المشروع.

واختتمت أن التقرير يتبع نهجاً تشاركياً حيث تساهم فيه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية كممثل للدولة المصرية وداعم لعملية صياغة التقرير فيما يخص الإمداد بالبيانات والتحليل والمراجعة، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي.

◆ أبو الغيط: الجائحة وضعت التنمية على رأس الأولويات (الخليج 365)

أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أن جائحة «كورونا» رفعت من مستوى الوعي بأهمية السياسات البيئية، وأعدت وضع خطط التنمية المستدامة على رأس أولويات الأجندة الدولية.

جاء ذلك خلال مشاركة أبو الغيط في افتتاح أعمال «المنتدى العربي للتنمية المستدامة»، الذي يقام في إطار التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، حيث تعقد نسخته السابعة افتراضياً، خلال الفترة من 29 إلى 31 مارس، برئاسة المملكة العربية السعودية.

وأشار أبو الغيط، خلال كلمته في المنتدى، إلى أن شعار هذه الدورة بعنوان «إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد-19»؛ يعكس مقتضيات اللحظة الراهنة، ويُلخص التحديات التي نواجهها، مؤكداً أهمية التعاون متعدد الأطراف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشاد بالشراكة القائمة بين جامعة الدول العربية و«الاسكوا».

وشدد أبو الغيط على أهمية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مؤكداً أنه تحدٍ زادتته جائحة «كورونا» تعقيداً في ظل تحويل معظم المساعدات الدولية إلى معالجة آثار الجائحة.

♦ بمندى أممي ببيروت.. استعراض التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار كورونا (مشاهد 24)

تم خلال فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي تنظمه اليوم الإثنين، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) استعراض جوانب من التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار جائحة كورونا.

وبهذه المناسبة أبرز محمد كرين، سفير المغرب في لبنان أن المملكة، نهجت تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس، استراتيجية ارتكزت على جملة من التدابير الاستباقية، على مختلف الأصعدة.

وأوضح أنه على المستوى الصحي، اعتمدت المملكة استراتيجية فعالة جعلتها من السابقين إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية، ومكنتها من الانخراط في حملة تلقيح مجانية وواسعة النطاق، بواتها مكانة بين الدول العشرة الأوائل عالميا في هذا الباب.

أما على المستوى الاقتصادي، فأشار كرين إلى أن الحكومة اعتمدت خطة للإنعاش تمتد إلى متم 2021، وتشمل تدابير استعجالية لدعم المقاولات، منها تسهيل الولوج إلى التمويلات البنكية، وتعزيز آليات الضمان، والتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية على التوازنات الماكرو-اقتصادية الكبرى، والحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي مع تحفيز الاستثمار الخاص النوعي، لاسيما من خلال برنامج “التميز التكنولوجي” الذي يهدف إلى تمويل 30 بالمائة من تكلفة الاستثمار المخصص لإنتاج المعدات المستخدمة في مكافحة فيروس كورونا.

وفي الشق الاجتماعي، قال كرين إن المملكة المغربية انكبت على مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية، لاسيما من أجل تعميم التغطية الصحية الأساسية، وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية، وتحسين منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

وخلص الدبلوماسي المغربي إلى أن المملكة المغربية ظلت في سياق الجائحة متشبثة بروح التضامن في إطار التعاون جنوب-جنوب، والتي تجسدت عملياً في سياق أزمة كوفيد في المبادرة العملية التي أطلقها الملك متمثلة في الجسر الجوي الذي أقامته المملكة المغربية نحو حوالي 20 دولة أفريقية، لنقل مساعدات دوائية وطبية من أجل مساعدتها للتصدي لجائحة كوفيد-19.

ويعرف المنتدى مشاركة ممثلين من مستوى رفيع عن الحكومات العربية من وزراء وكبار المسؤولين وخبراء في مجال التخطيط، ومسؤولين وخبراء في مجال التنمية والبيئة والتشغيل والموارد الطبيعية والبيانات والإحصاءات والتمويل والتكنولوجيا، وممثلين عن المنظمات الحكومية الإقليمية وشبكات ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في المنطقة العربية ومؤسسات ومعاهد أكاديمية متخصصة.

◆ المغرب يشارك في أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة (المغرب اليوم)

بدأت اليوم الإثنين، عبر تقنية التواصل المرئي، فعاليات **المنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة (2021)** الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، بمشاركة المغرب. ويعرف المنتدى مشاركة ممثلين من مستوى رفيع عن الحكومات العربية من وزراء وكبار المسؤولين وخبراء في مجال التخطيط، ومسؤولين وخبراء في مجال التنمية والبيئة والتشغيل والموارد الطبيعية والبيانات والإحصاءات والتمويل والتكنولوجيا، وممثلين عن المنظمات الحكومية الإقليمية وشبكات ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في المنطقة العربية ومؤسسات ومعاهد أكاديمية متخصصة.

وينظم المنتدى هذا العام تحت عنوان “إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد”، ويتناول على مدى ثلاثة أيام، عدة محاور، أبرزها “تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من **أزمة كوفيد-19**”، و “المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية”. وفي هذا الصدد، سيتم استعراض جوانب التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار جائحة كورونا وتجاوزها، من خلال عروض ومداخلات لمسؤولين وخبراء وأكاديميين مغاربة.

وسيخصص المنتدى لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية واستعراض التقدم المحرز إقليمياً. وسيقوم المشاركون في المنتدى بإجراء تقييم للتقدم الإقليمي في تنفيذ خطة عام 2030، واستعراض أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، مع أخذ آثار جائحة كوفيد-19 في الاعتبار. وفضلاً عن ذلك سيتم إجراء مناقشة رفيعة المستوى بشأن سبل المضي قدماً حتى عام 2030 والتعافي من الجائحة، وسيسلط هذا المحور الضوء على عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي.

والمنتدى العربي للتنمية المستدامة وثيق الصلة بالمستوى العالمي، فهو يمثل، بما يتوصل إليه من نتائج، صوت المنطقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويصدر عن المنتدى تقرير يتضمن أهم الرسائل المنبثقة عن الحوار الإقليمي حول الفرص والتحديات في تنفيذ خطة عام 2030، ويرصد التقدم في تحقيق أولويات التنمية المستدامة.

◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة (وكالة الأنباء السعودية)

تنطلق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً برئاسة المملكة غدا، ويستمر حتى الأربعاء 31 مارس، حيث يرأس وفد المملكة معالي نائب وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم.

وبهذه المناسبة أعرب معاليه عن سعادته بانطلاق المنتدى هذا العام برئاسة المملكة، الذي يسعى لاستعراض ومناقشة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، مشيراً إلى أن تسريع العمل على تحقيق الأهداف أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى خصوصاً في ظل التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد على جميع الأبعاد – الاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية والبيئية.

وأضاف الإبراهيم أن الجائحة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة وتطوير البنى التحتية لجميع القطاعات في البلدان العربية هي السبل المثلى للصمود في وجه الأزمات والمتغيرات السريعة لعالمنا، كما أن تمكين الشباب العربي والاستثمار في طاقاته عبر التعليم وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار هي الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية في وطننا العربي، متمنياً أن يتحدث المنتدى هذا العام عن جميع التحديات والعقبات التي تقف أمام خارطة الطريق؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وطننا العربي، متطلعاً للتعرف على تجارب الجميع في تجاوز هذه التحديات والعقبات.

يشار إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة هذا العام ينعقد والعالم يواجه آثار الجائحة، حيث تسعى الدول للتعافي السريع منها، فيما تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على تنظيم المنتدى بشكل سنوي؛ ليكون المنتدى هو الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة (الاقتصادية)

تنطلق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً برئاسة المملكة غدا، ويستمر حتى الأربعاء 31 مارس، حيث يرأس وفد المملكة معالي نائب وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم.

وبهذه المناسبة أعرب معاليه عن سعادته بانطلاق المنتدى هذا العام برئاسة المملكة، الذي يسعى لاستعراض ومناقشة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، مشيراً إلى أن تسريع العمل على تحقيق الأهداف أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى خصوصاً في ظل التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد على جميع الأبعاد – الاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية والبيئية.

وأضاف الإبراهيم أن الجائحة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة وتطوير البنى التحتية لجميع القطاعات في البلدان العربية هي السبل المثلى للصمود في وجه الأزمات والمتغيرات السريعة لعالمنا، كما أن تمكين الشباب العربي والاستثمار في طاقاته عبر التعليم وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار هي الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية في وطننا العربي، متمنياً أن يتحدث المنتدى هذا العام عن جميع التحديات والعقبات التي تقف أمام خارطة الطريق؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وطننا العربي، متطلعاً للتعرف على تجارب الجميع في تجاوز هذه التحديات والعقبات.

يشار إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة هذا العام ينعقد والعالم يواجه آثار الجائحة، حيث تسعى الدول للتعافي السريع منها، فيما تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على تنظيم المنتدى بشكل سنوي؛ ليكون المنتدى هو الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

♦ بدعوة من الإسكوا وبمشاركة وزراء ومسؤولين معنيين بالأمن الغذائي... (أخبار الخليج)

بدعوة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، تشارك الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى، بصفتها نائباً لرئيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا والعالم العربي، في أعمال الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائية المنعقد يوم (الثنين) المقبل ضمن أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والذي يُنظم تحضيراً لقمة النظم الغذائية للعام 2021.

وستفتتح جلسات الحوار رولا دشتي نائب الأمين العام للأمم المتحدة، الأمينة التنفيذية لـ (الإسكوا)، والذي ولد الزين وزير التنمية الريفية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية رئيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

واختارت "الإسكوا" الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل كمتحدث رئيسي في أعمال الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائية، بورقة متخصصة في إطار وجهات النظر الإقليمية بشأن نظم الغذاء، وذلك إلى جانب متحدثين رئيسيين في هذا المحور، فاطمة الطاهر الحسن الأمين العام للأمانة الفنية للأمن الغذائي في جمهورية السودان، وطارق حسن رئيس شبكة الشباب العربي للتنمية المستدامة.

وتنظم "الإسكوا" الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائي بالتعاون مع المكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبالشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ويهدف الحوار الإقليمي إلى رفع التوعية حول القضايا الحاسمة التي ستتم مناقشتها خلال القمة، والمساهمة في الحوارات الوطنية التي دعيت الدول العربية إلى جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقيام بها.

ويغطي الحوار العربي الإقليمي مسارات العمل الخمسة لقمة النظم الغذائية للعام 2021، ودراستها من منظور متنوع يشمل ذوي العلاقة (المنظمات غير الحكومية، والأبحاث والأكاديمية، والحكومة، والقطاع الخاص)، للنظر في القضايا الشاملة مثل التمويل والابتكار، وتمكين الشباب والنساء واللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة. فيما سيناقش مجالات العمل ذات الأولوية لتحويل النظم الغذائية في المنطقة العربية، وفقاً للتحديات التي تواجه المنطقة ومسارات العمل الخمسة المحددة من قبل قمة النظم الغذائية لعام 2021.

ويشارك في الحوار وزراء من دول عربية عديدة وأكاديميين معروفين وقيادات برلمانية ومصرفية وخبراء متخصصين في أهداف التنمية المستدامة، وجموعة متنوعة من المعنيين من مختلف دول غرب آسيا لطرح وجهات النظر المتجانسة، والخبرات التي تتعلق بالمسارات والإجراءات الخاصة للتحويل نحو نظم غذائية عادلة ومستدامة، ولدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياق الواقع الحالي.

♦ د. الفاضل متحدثاً رئيساً في الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائية (الأيام)

بدعوة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا»، تشارك الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى، بصفتها نائباً لرئيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا والعالم العربي، في أعمال الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائية المنعقد يوم الإثنين المقبل ضمن أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والذي ينظم تحضيراً لقمة النظم الغذائية للعام 2021.

وستفتتح جلسات الحوار رولا دشتي نائب الأمين العام للأمم المتحدة، الأمينة التنفيذية لـ«الإسكوا»، والذي ولد الزين وزير التنمية الريفية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية رئيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

واختارت «الإسكوا» الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل متحدثاً رئيساً في أعمال الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائية، بورقة متخصصة في إطار وجهات النظر الإقليمية بشأن نظم الغذاء، وذلك إلى جانب متحدثين رئيسين في هذا المحور.

♦ بدعوة من «الإسكوا».. الدكتورة الفاضل متحدتاً رئيسياً في الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائية (الوطن)

بدعوة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، تشارك الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى، بصفتها نائباً لرئيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا والعالم العربي، في أعمال الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائية المنعقد يوم (الثنين) المقبل ضمن أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والذي يُنظم تحضيراً لقمة النظم الغذائية للعام 2021.

وستفتتح جلسات الحوار السيدة رولا دشتي نائب الأمين العام للأمم المتحدة، الأمانة التنفيذية لـ (الإسكوا)، والسيد الدي ولد الزين وزير التنمية الريفية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية رئيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

واختارت "الإسكوا" الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل كمتحدث رئيسي في أعمال الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائية، بورقة متخصصة في إطار وجهات النظر الإقليمية بشأن نظم الغذاء، وذلك إلى جانب متحدتين رئيسيين في هذا المحور، السيدة فاطمة الطاهر الحسن الأمين العام للأمانة الفنية للأمن الغذائي في جمهورية السودان، والسيد طارق حسن رئيس شبكة الشباب العربي للتنمية المستدامة.

وتنظم "الإسكوا" الحوار الإقليمي العربي للنظم الغذائي بالتعاون مع المكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبالشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ويهدف الحوار الإقليمي إلى رفع التوعية حول القضايا الحاسمة التي ستتم مناقشتها خلال القمة، والمساهمة في الحوارات الوطنية التي دعيت الدول العربية إلى جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقيام بها.

ويغطي الحوار العربي الإقليمي مسارات العمل الخمسة لقمة النظم الغذائية للعام 2021، ودراستها من منظور متنوع يشمل ذوي العلاقة (المنظمات غير الحكومية، والأبحاث والأكاديمية، والحكومة، والقطاع الخاص)، للنظر في القضايا الشاملة مثل التمويل والابتكار، وتمكين الشباب والنساء واللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة. فيما سيناقش مجالات العمل ذات الأولوية لتحويل النظم الغذائية في المنطقة العربية، وفقاً للتحديات التي تواجه المنطقة ومسارات العمل الخمسة المحددة من قبل قمة النظم الغذائية لعام 2021.

ويشارك في الحوار وزراء من دول عربية عديدة وأكاديميين معروفين وقيادات برلمانية ومصرفية وخبراء متخصصين في أهداف التنمية المستدامة، وجموعة متنوعة من المعنيين من مختلف دول غرب آسيا لطرح وجهات النظر المتجانسة، والخبرات التي تتعلق بالمسارات والإجراءات الخاصة للتحويل نحو نظم غذائية عادلة ومستدامة، ولدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياق الواقع الحالي.

◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً.. اليوم (صدي البلد)

تنطلق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً برئاسة المملكة العربية السعودية، اليوم الاثنين ، ويستمر حتى الأربعاء 31 مارس، ويرأس وفد المملكة نائب وزير الاقتصاد والتخطيط فيصل بن فاضل الإبراهيم.

وبهذه المناسبة أعرب الإبراهيم، وفقاً لما نشرته وكالة أنباء السعودية، عن سعادته بانطلاق المنتدى هذا العام برئاسة المملكة، الذي يسعى لاستعراض ومناقشة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، مشيراً إلى أن تسريع العمل على تحقيق الأهداف أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى خصوصاً في ظل التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد على جميع الأبعاد – الاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية والبيئية.

وأضاف الإبراهيم أن الجائحة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة وتطوير البنى التحتية لجميع القطاعات في البلدان العربية هي السبل المثلى للصمود في وجه الأزمات والمتغيرات السريعة لعالمنا، كما أن تمكين الشباب العربي والاستثمار في طاقاته عبر التعليم وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار هي الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية في وطننا العربي، متمنياً أن يتحدث المنتدى هذا العام عن جميع التحديات والعقبات التي تقف أمام خارطة الطريق؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وطننا العربي، متطلعاً للتعرف على تجارب الجميع في تجاوز هذه التحديات والعقبات.

يشار إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة هذا العام ينعقد والعالم يواجه آثار الجائحة، وتسعى الدول للتعافي السريع منها، فيما تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على تنظيم المنتدى بشكل سنوي؛ ليكون المنتدى هو الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة (بوابة الفجر الإخبارية)

تنطلق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً برئاسة المملكة غدا، ويستمر حتى الأربعاء 31 مارس، حيث يرأس وفد المملكة معالي نائب وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم.

وبهذه المناسبة أعرب معاليه عن سعادته بانطلاق المنتدى هذا العام برئاسة المملكة، الذي يسعى لاستعراض ومناقشة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، مشيراً إلى أن تسريع العمل على تحقيق الأهداف أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى خصوصاً في ظل التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد على جميع الأبعاد – الاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية والبيئية.

وأضاف الإبراهيم أن الجائحة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة وتطوير البنى التحتية لجميع القطاعات في البلدان العربية هي السبل المثلى للصمود في وجه الأزمات والمتغيرات السريعة لعالمنا، كما أن تمكين الشباب العربي والاستثمار في طاقاته عبر التعليم وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار هي الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية في وطننا العربي، متمنياً أن يتحدث المنتدى هذا العام عن جميع التحديات والعقبات التي تقف أمام خارطة الطريق؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وطننا العربي، متطلعاً للتعرف على تجارب الجميع في تجاوز هذه التحديات والعقبات.

يشار إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة هذا العام ينعقد والعالم يواجه آثار الجائحة، حيث تسعى الدول للتعافي السريع منها، فيما تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على تنظيم المنتدى بشكل سنوي؛ ليكون المنتدى هو الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً.. اليوم (أخبار مصر)

تنطلق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً برئاسة المملكة غدا، ويستمر حتى الأربعاء 31 مارس، حيث يرأس وفد المملكة معالي نائب وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم.

وبهذه المناسبة أعرب معاليه عن سعادته بانطلاق المنتدى هذا العام برئاسة المملكة، الذي يسعى لاستعراض ومناقشة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، مشيراً إلى أن تسريع العمل على تحقيق الأهداف أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى خصوصاً في ظل التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد على جميع الأبعاد – الاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية والبيئية.

وأضاف الإبراهيم أن الجائحة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة وتطوير البنى التحتية لجميع القطاعات في البلدان العربية هي السبل المثلى للصمود في وجه الأزمات والمتغيرات السريعة لعالمنا، كما أن تمكين الشباب العربي والاستثمار في طاقاته عبر التعليم وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار هي الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية في وطننا العربي، متمنياً أن يتحدث المنتدى هذا العام عن جميع التحديات والعقبات التي تقف أمام خارطة الطريق؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وطننا العربي، متطلعاً للتعرف على تجارب الجميع في تجاوز هذه التحديات والعقبات.

يشار إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة هذا العام ينعقد والعالم يواجه آثار الجائحة، حيث تسعى الدول للتعافي السريع منها، فيما تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على تنظيم المنتدى بشكل سنوي؛ ليكون المنتدى هو الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة (مصر اليوم)

تنطلق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً برئاسة المملكة غدا، ويستمر حتى الأربعاء 31 مارس، حيث يرأس وفد المملكة معالي نائب وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم.

وبهذه المناسبة أعرب معاليه عن سعادته بانطلاق المنتدى هذا العام برئاسة المملكة، الذي يسعى لاستعراض ومناقشة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، مشيراً إلى أن تسريع العمل على تحقيق الأهداف أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى خصوصاً في ظل التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد على جميع الأبعاد – الاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية والبيئية.

وأضاف الإبراهيم أن الجائحة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة وتطوير البنى التحتية لجميع القطاعات في البلدان العربية هي السبل المثلى للصمود في وجه الأزمات والمتغيرات السريعة لعالمنا، كما أن تمكين الشباب العربي والاستثمار في طاقاته عبر التعليم وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار هي الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية في وطننا العربي، متمنياً أن يتحدث المنتدى هذا العام عن جميع التحديات والعقبات التي تقف أمام خارطة الطريق؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وطننا العربي، متطلعاً للتعرف على تجارب الجميع في تجاوز هذه التحديات والعقبات.

يشار إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة هذا العام ينعقد والعالم يواجه آثار الجائحة، حيث تسعى الدول للتعافي السريع منها، فيما تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على تنظيم المنتدى بشكل سنوي؛ ليكون المنتدى هو الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

♦ برئاسة المملكة.. انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة (نيوم نيوز)

الرياض تنطلق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً برئاسة المملكة غدا، ويستمر حتى الأربعاء 31 مارس، حيث يرأس وفد المملكة معالي نائب وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم. وبهذه المناسبة أعرب معاليه عن سعادته بانطلاق المنتدى هذا العام برئاسة المملكة، الذي يسعى لاستعراض ومناقشة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ... ظهرت المقالة برئاسة المملكة.. انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة أولاً على صحيفة صراحة الإلكترونية.

◆ انطلاق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة (جديد العرب)

تنطلق أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة افتراضياً برئاسة المملكة غدا، ويستمر حتى الأربعاء 31 مارس، حيث يرأس وفد المملكة معالي نائب وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم.

وبهذه المناسبة أعرب معاليه عن سعادته بانطلاق المنتدى هذا العام برئاسة المملكة، الذي يسعى لاستعراض ومناقشة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، مشيراً إلى أن تسريع العمل على تحقيق الأهداف أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى خصوصاً في ظل التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد على جميع الأبعاد – الاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية والبيئية.

وأضاف الإبراهيم أن الجائحة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة وتطوير البنى التحتية لجميع القطاعات في البلدان العربية هي السبل المثلى للصمود في وجه الأزمات والمتغيرات السريعة لعالمنا، كما أن تمكين الشباب العربي والاستثمار في طاقاته عبر التعليم وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار هي الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية في وطننا العربي، متمنياً أن يتحدث المنتدى هذا العام عن جميع التحديات والعقبات التي تقف أمام خارطة الطريق؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وطننا العربي، متطلعاً للتعرف على تجارب الجميع في تجاوز هذه التحديات والعقبات.

يشار إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة هذا العام ينعقد والعالم يواجه آثار الجائحة، حيث تسعى الدول للتعافي السريع منها، فيما تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على تنظيم المنتدى بشكل سنوي؛ ليكون المنتدى هو الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

◆ Egypt to present first of kind national report on development financing:
Planning Minister ([Daily News Egypt](#))

Egypt's Minister of Planning and Economic Development Hala El-Said has said that Egypt will present a national report on financing for development, which is the first of its kind at the national level.

The report is part of a project that aims to study the state of financing for development in Arab countries, to create a sustainable mechanism for financing in the future. Egypt was chosen as the first Arab country in this project.

El-Said added that the report follows a participatory approach, in which the Ministry of Planning and Economic Development contributes as Egypt's representative.

It supports the process of drafting the report in terms of data supply, analysis, and review, in cooperation with: the Arab League; the United Nations Economic and Social Commission for Western Africa (ESCWA); the United Nations Development Program (UNDO); the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD); and the International Monetary Fund (IMF).

El-Said explained that, in parallel with its efforts to achieve the UN's sustainable development goals (SDGs) at the national level, Egypt is always keen to participate and interact with international efforts to achieve sustainable development.

These efforts are taking place at both the national, Arab, and international levels. The minister pointed out that Egypt has presented a voluntary national review twice, in 2016 and 2018, and confirmed that the country intends to submit its third report this year.

El-Said added that her ministry presented the first version of the report to decision-makers, as well as representatives from the government, the private sector, civil society, and development partners.

This took place in preparation for a presentation to the international community, with the minister stressing Egypt's keenness on objectivity and transparency in preparing the report.

She added that Egypt also intends to organise side events dealing with specific development issues around the localisation of development, green recovery, as well as financing development.

This is in conjunction with the launch of the voluntary report during the high-level political forum for sustainable development. She noted that the participation of other Arab countries in these activities is a good opportunity.

El-Said's remarks came during the opening session of the Arab Forum for Sustainable Development, "Accelerating Action Toward the 2030 Action Plan Post-COVID-19". The event is being hosted by Lebanon and ESCWA from 29-31 March 2021.

The minister said during her speech that the Arab Forum for Sustainable Development represents an interactive regional platform for dialogue and exchange of experiences between Arab countries.

This is with the aim of achieving the UN's SDGs, adding that it is an opportunity to renew commitment to implementing the UN Agenda 2030 at the Arab and international levels.

El-Said said that the novel coronavirus (COVID-19) pandemic has imposed a global need for speedy action to confront the pandemic and recover from its repercussions. It has also imposed a need to double efforts to continue achieving the SDGs.

The minister pointed out that Egypt has moved quickly to adopt proactive policies that depend on a clear and studied plan targeting all affected groups and sectors. This serves to mitigate the effects of the pandemic, including the application of incentive monetary and financial policies to support these groups and sectors.

El-Said added that the development efforts successfully implemented by Egypt in recent years, foremost of which are the National Program for Economic and Social Reform, have enhanced the country's economic resilience and its resilience in facing crises.

She said that Egypt has worked to set its priorities in light of the pandemic, focusing on investing in human capital and increasing allocations to the health and education sectors.

It is also looking to pay attention to sectors that are resilient and capable of rapid recovery. This is in addition to promising sectors that represent a fundamental pillar for promoting comprehensive and sustainable growth, such as telecommunications and information technology; manufacturing; agriculture; and small- and medium-sized enterprises (SMEs).

This is also in addition to: merging the informal sector; enhancing financial inclusion; and supporting the digitisation infrastructure in the context of enhancing the trend towards digital transformation and expanding new and renewable energy projects.

❖ Oman highlights health sector challenges at Arab Forum ([Times of Oman](#))

The Sultanate represented by the Ministry of Health is taking part in the Arab Forum for Sustainable Development (AFSD), commenced yesterday with a delegation headed by the Minister of Health Dr. Ahmed Mohammed Al Sa'eedi.

The three-day forum, themed Accelerating Progress on the 2030 Agenda post-COVID-19, reviews and addresses the progress towards implementing and achieving the 2030 Agenda for Sustainable Development (SDGs) in the Arab region.

In the AFSD, Al Sa'eedi delivered a speech where he pointed out that despite significant progress made in the region in key indicators such as maternal and under-5 child mortality, the region continues to face challenges in the growing rise of diseases such as non-communicable diseases and the resulting economic threats and burden to societies.

He explained that in several Arab countries, this challenge is compounded by humanitarian crisis and political instabilities, resulting in lack of access to healthcare, shortage of medications, famine and displacement of populations. Such factors when put together hindered the progress towards reaching our common goals.

The health minister stressed in his AFSD speech that today and with COVID-19, the challenge has become even greater, as the pandemic presents an unprecedented emergency that has taken a toll on health agendas worldwide. However, past year's events have demonstrated that the world is truly interconnected to an extraordinary extent and no country can face them alone.

Al Saidi added that COVID-19 pandemic exposed disparities both within countries and between countries. Health systems globally and in the region are faced with an array of challenges because of the growing rise of COVID-19 cases as well as the disruption of non-COVID-19 services. This pandemic has challenged capacities and demonstrated the importance of prioritizing a coordinated response at the national, regional and international levels.

He clarified that the lockdowns that were forced to impose have undoubtedly increased behavioral risks such as physical inactivity and unhealthy diets.

Furthermore, the significant burden that COVID-19 is placing on mental health and wellbeing, not only of our health staff but also on the population at large is recognized, affirming that this is indeed a time to give due attention to mental health services and ensure continuity of care in this critical domain.

Yet the COVID19 pandemic, the Health Minister affirmed, has provided us with further evidence of the importance of primary healthcare as a backbone to UHC where often countries with strong primary healthcare networks are able to provide an accessible and feasible approach in tackling this crisis. Now, more than ever, PHC is receiving the attention it deserves.

“We remain convinced that a coordinated approach at the international, regional and national levels is vital to achieving the 2030 agenda and proposing innovative solutions for the development of inclusive public health policy is fundamental to advance and reach those goals” stated Al Saidi in his speech.

At the end, Al Saidi firmly underlined that it is the proper time for strengthening political commitment to building resilient health systems together and to truly learn from the lessons this pandemic had taught nations. The discouragement of the monopolisation of vaccines and ensuring the equitable distribution of vaccines are key steps to help ensure fulfillment of common goal by allowing the cure to this pandemic to reach all countries and all within countries.

◆ Arab officials call on efforts to speed up revival post coronavirus ([MENAFN](#))

A declaration by United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) said that on Monday, Mar. 29 Arab League Secretary-General Ahmed Aboul-Gheit stated that indebted nations are ought to take steps to reduce their debts for a quick revival from coronavirus.

He advised states, organizations and the private domain to offer more resources to accomplish sustainable improvement.

Aboul-Gheit's comments came in the Arab Forum for Sustainable Development 2021 (AFSD) which started on Monday.

Named "Accelerating Progress on the 2030 Agenda post-COVID," the forum was conducted in collaboration with the League of Arab States (LAS) and held online by the ESCWA.

❖ AFSD-2021 Kicks Off in Beirut with Moroccan Participation ([البوابة الوطنية للمملكة المغربية](#))

The Arab Regional Forum for Sustainable Development 2021 (AFSD-2021), organized by the UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), in partnership with UN entities working in the Arab region and the League of Arab States, kicked off on Monday via teleconference, with the participation of Morocco.

The forum brings together high-level representatives, including ministers, senior officials and experts in the fields of planning, development, environment, employment, natural resources, data, statistics, finance and technology, as well as representatives of regional governmental organizations, civil society and United Nations specialized agencies.

AFSD-2021 is convened under the theme "Accelerating progress on the 2030 Agenda post-COVID" and will review SDGs 1, 2, 3, 5, 8, 10, 12, 13, 16 and 17.

Moroccan experience in terms of recovery and overcoming the effects of the Coronavirus pandemic will also be discussed, through presentations and speeches by Moroccan officials, experts and academics.

AFSD advocates an inclusive and participatory approach to the follow-up and review of the 2030 Agenda, providing a platform for dialogue among government representatives, parliamentarians, academia, the private sector, regional intergovernmental bodies, civil society organizations, and young people.

It provides a unique forward-looking opportunity to review the Arab region's development trajectory, discuss practical approaches to tackle the pandemic, and consider the extent to which current and future development planning and policies support SDGs implementation.

AFSD-2021 features a variety of plenaries, special sessions and workshop-style special events touching on three sub-themes, accelerating action on the SDGs in the context of the COVID-19 recovery; response to the COVID-19 pandemic through

specialized and priority areas; national, regional and global processes including voluntary national reviews (VNRs) and messages to the global summit.

◆ Arab officials urge for actions to accelerate recovery post COVID-19
([Xinhua](#))

Arab League Secretary-General Ahmed Aboul-Gheit said Monday that indebted countries need to take actions to cut their debts for a speedy recovery from COVID-19, a statement by United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) reported.

He urged states, organizations and the private sector to provide additional resources to achieve sustainable development.

Aboul-Gheit's remarks came during the Arab Forum for Sustainable Development 2021 (AFSD) which kicked off on Monday.

Dubbed "Accelerating Progress on the 2030 Agenda post-COVID," the forum was held in partnership with the League of Arab States (LAS) and hosted virtually by the ESCWA.

The organization's Executive Secretary Rola Dashti reiterated the calls of ESCWA for innovative solutions to reduce or freeze countries' debts, and for the activation of cooperation mechanisms between Arab countries.

According to the ESCWA, the pandemic has impacted food insecurity, which increased dramatically, affecting 52 million people. Women and girls are also at an increased risk of violence.

In addition, rampant unemployment among young people and women has become the highest worldwide at 23 percent, at a time when the top 10 percent of the Arab region's adult population owns 76 percent of the wealth.

◆ AFSD-2021 Kicks Off in Beirut with Moroccan Participation ([Maghreb Arab Presse](#))

The forum brings together high-level representatives, including ministers, senior officials and experts in the fields of planning, development, environment, employment, natural resources, data, statistics, finance and technology, as well as representatives of regional governmental organizations, civil society and United Nations specialized agencies.

AFSD-2021 is convened under the theme "Accelerating progress on the 2030 Agenda post-COVID" and will review SDGs 1, 2, 3, 5, 8, 10, 12, 13, 16 and 17.

Moroccan experience in terms of recovery and overcoming the effects of the Coronavirus pandemic will also be discussed, through presentations and speeches by Moroccan officials, experts and academics.

AFSD advocates an inclusive and participatory approach to the follow-up and review of the 2030 Agenda, providing a platform for dialogue among government representatives, parliamentarians, academia, the private sector, regional intergovernmental bodies, civil society organizations, and young people.

It provides a unique forward-looking opportunity to review the Arab region's development trajectory, discuss practical approaches to tackle the pandemic, and consider the extent to which current and future development planning and policies support SDGs implementation.

AFSD-2021 features a variety of plenaries, special sessions and workshop-style special events touching on three sub-themes, accelerating action on the SDGs in the context of the COVID-19 recovery; response to the COVID-19 pandemic through specialized and priority areas; national, regional and global processes including voluntary national reviews (VNRs) and messages to the global summit.

❖ COVID-19 put sustainable development plans at top of international agenda: Arab League ([Daily News Egypt](#))

Ahmed Aboul Gheit, Secretary-General of the Arab League, has said that the novel coronavirus (COVID-19) pandemic has put sustainable development at the top of the international agenda.

He added that the pandemic has also increased awareness on the importance of environmental policies.

Aboul Gheit's remarks came during a speech at the opening of the Arab Forum for Sustainable Development, which is being held in cooperation with the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

The seventh edition of the forum is being held virtually on 29-31 March under the chairmanship of Saudi Arabia.

In his speech, Aboul Gheit said that the current session's slogan is "Speeding up work towards the Vision 2030 Agenda after COVID-19".

He said that this reflects the requirements of the present moment, and summarises the challenges the world is facing.

Aboul Gheit stressed the importance of multilateral cooperation and the sharing of tasks and burdens in achieving the goals of sustainable development.

In this regard, he praised the existing partnership between the Arab League and ESCWA, reviewing the latest developments in bilateral cooperation between the two sides. The Secretary-General stressed the importance of providing the financial resources needed to implement the UN's Sustainable Development Goals (SDGs).

It represents a challenge compounded by the coronavirus pandemic, as most international assistance was diverted to address the global health crisis' effects.

In the same vein, Aboul Gheit explained that there are two important paths that must be worked on collectively. The first track relates to the call to move forward on the path of debt reduction for the poorest countries.

The second track aims to intensify work in order to urge states, organisations, and the private sector to provide additional financial resources to achieve the goals of sustainable development.

Aboul Gheit added that the Arab League, in partnership with the United Nations Environment Finance Initiative, recently launched a report on promoting sustainable financing and climate finance in Arab countries.

It should be noted that the Arab Forum for Sustainable Development is held annually in partnership between the Arab League and ESCWA. It aims to discuss issues of common interest and shed light on the reality of sustainable development in the Arab world.

◆ Shura Council participates in Parliamentary Forum ([The Peninsula](#))

The Shura Council participated in a parliamentary forum titled ‘Accelerating Progress on the 2030 Agenda post-COVID’ which was held by the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) in cooperation with the League of Arab States and United Nations’ organizations operating in the Arab region, via visual communication technology.

Discussions during the forum focused on policies and procedures required to accelerate the recovery from the effects of the COVID-19 pandemic and make a real progress that enhances the economic, social and environmental dimensions of sustainable development in the Arab region.

The Shura Council was represented in this forum by H E Dr. Hend Bint Abd Al Rahman Al Muftah, a member of the Council.

◆ COVID-19: Arab officials urge actions to accelerate recovery ([Economic Times](#))

Arab League Secretary-General Ahmed Aboul-Gheit said that indebted countries need to take actions to cut their debts for a speedy recovery from Covid-19.

Aboul-Gheit's remarks came during the Arab Forum for Sustainable Development 2021 (AFSD) which kicked off here on Monday, reports Xinhua news agency.

He urged states, organizations and the private sector to provide additional resources to achieve sustainable development.

Dubbed "Accelerating Progress on the 2030 Agenda post-Covid", the forum was held in partnership with the League of Arab States (LAS) and hosted virtually by the UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

The organization's Executive Secretary Rola Dashti reiterated calls of the ESCWA for innovative solutions to reduce or freeze countries' debts, and for the activation of cooperation mechanisms between Arab countries.

According to the ESCWA, the pandemic has impacted food insecurity, which increased dramatically, affecting 52 million people.

◆ Arab officials urge for actions to accelerate recovery post COVID-19
(China.org.cn)

Arab League Secretary-General Ahmed Aboul-Gheit said Monday that indebted countries need to take actions to cut their debts for a speedy recovery from COVID-19, a statement by United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) reported.

He urged states, organizations and the private sector to provide additional resources to achieve sustainable development.

Aboul-Gheit's remarks came during the Arab Forum for Sustainable Development 2021 (AFSD) which kicked off on Monday.

Dubbed "Accelerating Progress on the 2030 Agenda post-COVID," the forum was held in partnership with the League of Arab States (LAS) and hosted virtually by the ESCWA.

The organization's Executive Secretary Rola Dashti reiterated the calls of ESCWA for innovative solutions to reduce or freeze countries' debts, and for the activation of cooperation mechanisms between Arab countries.

According to the ESCWA, the pandemic has impacted food insecurity, which increased dramatically, affecting 52 million people. Women and girls are also at an increased risk of violence.

In addition, rampant unemployment among young people and women has become the highest worldwide at 23 percent, at a time when the top 10 percent of the Arab region's adult population owns 76 percent of the wealth.

◆ Arab officials urge actions to accelerate recovery ([IND News](#))

Arab League Secretary-General Ahmed Aboul-Gheit said that indebted countries need to take actions to cut their debts for a speedy recovery from Covid-19.

Aboul-Gheit's remarks came during the Arab Forum for Sustainable Development 2021 (AFSD) which kicked off here on Monday, reports Xinhua news agency.

He urged states, organizations and the private sector to provide additional resources to achieve sustainable development.

Dubbed "Accelerating Progress on the 2030 Agenda post-Covid", the forum was held in partnership with the League of Arab States (LAS) and hosted virtually by the UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

The organization's Executive Secretary Rola Dashti reiterated calls of the ESCWA for innovative solutions to reduce or freeze countries' debts, and for the activation of cooperation mechanisms between Arab countries.

According to the ESCWA, the pandemic has impacted food insecurity, which increased dramatically, affecting 52 million people.

Women and girls are also at an increased risk of violence.

In addition, rampant unemployment among young people and women has become the highest worldwide at 23 per cent, at a time when the top 10 per cent of the Arab region's adult population owns 76 per cent of the wealth.

◆ Morocco: Afsd-2021 Kicks Off in Beirut With Moroccan Participation ([AllAfrica](#))

The Arab Regional Forum for Sustainable Development 2021 (AFSD-2021), organized by the UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), in partnership with UN entities working in the Arab region and the League of Arab States, kicked off on Monday via teleconference, with the participation of Morocco.

The forum brings together high-level representatives, including ministers, senior officials and experts in the fields of planning, development, environment, employment, natural resources, data, statistics, finance and technology, as well as representatives of regional governmental organizations, civil society and United Nations specialized agencies.

AFSD-2021 is convened under the theme "Accelerating progress on the 2030 Agenda post-COVID" and will review SDGs 1, 2, 3, 5, 8, 10, 12, 13, 16 and 17.

Moroccan experience in terms of recovery and overcoming the effects of the Coronavirus pandemic will also be discussed, through presentations and speeches by Moroccan officials, experts and academics.

AFSD advocates an inclusive and participatory approach to the follow-up and review of the 2030 Agenda, providing a platform for dialogue among government representatives, parliamentarians, academia, the private sector, regional intergovernmental bodies, civil society organizations, and young people.

It provides a unique forward-looking opportunity to review the Arab region's development trajectory, discuss practical approaches to tackle the pandemic, and consider the extent to which current and future development planning and policies support SDGs implementation.

AFSD-2021 features a variety of plenaries, special sessions and workshop-style special events touching on three sub-themes, accelerating action on the SDGs in the context of the COVID-19 recovery; response to the COVID-19 pandemic through

specialized and priority areas; national, regional and global processes including voluntary national reviews (VNRs) and messages to the global summit.